909.290
جامعة 8 ماي 45 قالمة
قسم التاريخ والآثار
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
13/862

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 45 قالمة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية — **قسم التاريخ والاثار**

التخصص :تاريخ عام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان :

الإصلاحات العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث (1789م-1808م)

من إعداد الطالبة :

- سمية زعايمية .

الأستاذ الاستاذة :

سعاد بن رمضان

لجنة المناقشة :

الاستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
			جامعة 8 ماي 45 قالمة
			جامعة 8 ماي 45 قالمة
سعاد بن رمضان	استاذة مساعدة – أ -	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 45 قالمة

السنة الجامعية 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

قال الله تعالى:

"وقل ربي أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطان نصيرا"

صدق الله العظيم

الى روح والدي وأخي

الى جميع عائلتي الى كل من

ساعدني في هذا العمل

مقدمة

تعتبر الإمبراطورية العثمانية من أكبر الدول في العالم الإسلامي حيث كانت تمتلك أكبر المصادر الاقتصادية كما أن جهازها الإداري جهاز راسخ يخدم و يرعى مصالح الشعب كما كانت تتمتع بأسطول بحري قوي سيطر على كامل البحر المتوسط ، هذه الدولة التي استطاعت أن تجعل من الشرق الأوسط كله تحت حكمها ، اتسعت مساحتها لتشغل ثلاث قارات (إفريقيا و آسيا و أوروبا).

فقد بلغت الدولة أوج قوتها وعظمتها في عهد السلطان سليمان القانوني ، ولكن بعد هذا السلطان بدأ الضعف يدب وسطها فقد انشغل سلاطين آل عثمان من بعد القانوني بالحروب المنهكة التي أظهرت مدى ضعف الجيش كما تفشى الفساد في مختلف المجالات (الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية) في حين شهد الغرب الأوروبي نهضة علمية مست مختلف القطاعات ، وقد سبق للعثمانيين اقتباس تواسي التقدم العسكري و البحري و اقتبسوا عن أوروبا بعض انجازاتها في مجال العلوم الجغرافية و الطبية ، لكن نطاق الاحتكاك قد ضاق بين الطرفين بعد القرن السادس عشر ، وهنا وجدت بين الطرفين هوة في المجالات التقنية و الذهنية و النفسية مرجعها الفرق بين التقدم الغربي في مجالات العلوم و الاقتصاد و الفكر و بين جمود الشرق .

ففي الوقت الذي كان فيه الغرب يفك عقال العقل من إساره ويدخل عصر النهضة و الكشوف الجغرافية و الإصلاح الديني و يشهد نمو الروح القومية و يوسع أسس السلطة و مهام الدولة،ويبني الطرق و يطور المواصلات و ينشر التعليم ؛ في هذا الوقت كانت الدولة العثمانية تسعى إلى محاولة حماية أملاكها من أخطار التوسع الغربي عن طريق الانغلاق المقصود به الدفاع عن النفس في حين أن أوروبا آثرت الطرق المحيطية الطويلة على الشرق الأوسط التقليدية مما جعل البحر المتوسط يفقد قسطا كبيرا من أهميته ، كما نجد بأن تراجعهم عن فيينا استدعى حاجتهم إلى الإصلاح .

وكان طبيعيا أن تتجه الرغبة في إصلاح الدولة العثمانية في أول الأمر نحو الجيش ،وبما أن الحكم العثماني في طبيعته حكم عسكري، والجيش هو أداة الحكم والحرب معا،فمظهر الضعف كان باديا في المجال الحربي،كما أن الأخطار التي أحاطت بالدولة والهزائم المتتالية التي منيت بها الجيوش كانت تتطلب البدء بإصلاح الجيش.

- حيث اتجهت الدولة العثمانية إلى الإصلاح في بعض المراحل كمحاولة لوضع حد لتدخل الدول الأوروبية في شؤونها الداخلية وخاصة روسيا وانجلترا وفرنسا والنمسا،وكانت لكل دولة من الدول أطماعها الخاصة بها.

وعلى هذا كانت أولى محاولات الإصلاح العثماني تتركز في الجيش وقد بدا السلطان مصطفى الثالث(1757-1773م)بإصلاح الجيش متبعا النظام الأوروبي الحديث ثم قامت محاولات إصلاحية أخرى في عهد السلطان عبد الحميد الأول(1773-1789م)ولكنها كانت محدودة ثم دخلت الإصلاحات طورا جديدا في عهد خلفه السلطان سليم الثالث(1789-1808م) الذي كان يؤمن بضرورة الإصلاح وشكلت المحاولات الإصلاحية في عهد سليم الثالث مرحلة هامة من مراحل التاريخ العثماني عامة وتاريخ الإصلاح العثماني خاصة ،كما أن هذه الإصلاحات لم تكن ذات طابع تقليدي وإنما ذات طابع جديد وفق النظم الأوروبية.

إن من أسباب اختياري لهذا الموضوع للدراسة هو تجميع معلومات حول هذه الإصلاحات حيث كانت لدي رغبة ملحة و شديدة لطرق هذا الموضوع و البحث فيه خاصة و أنه لم يكن موضع دراسة بشكل كبير لدى الباحثين ، فارتأيت أن يكون تحت هدا العنوان : الإصلاحات العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث (1789-1808م).

وموضوع الإصلاحات العثمانية بشكل عام شيق لكن في عهد السلطان سليم الثالث كان أكثر بروزا و أهمية في عهده.

تتمحور الإشكالية حول عدة تساؤلات بخصوص هذا الموضوع و المتمثلة في :ما هي خلفيات هذا الإصلاح و عوامل الفساد التي استدعت الإصلاح في الدولة العثمانية؟ و إذا كانت هناك إصلاحات في عهد السلطان سليم الثالث ؛ ما هي الجوانب التي مستها الإصلاحات؟ ؛ وهل نجحت سياسة السلطان الإصلاحية أم لا؟.

فالإجابات عن هذه الأسئلة ستكون في بحثي هذا المتواضع وذلك بهدف كشف الحقائق التاريخية والعلمية التي تتعلق بتاريخ الإصلاحات في عهد السلطان سليم الثالث.

و لأن هناك عدة جوانب تبدو لي غير واضحة وأردت أن أميط اللثام عنها فتلك هي غاية هذا البحث

-إن لموضوع البحث خلفية تاريخية تعود إلى خلفيات الإصلاح العثماني وذلك منذ ظهور الفساد في الدولة العثمانية منذ فترة السلطان سليمان القانوني حتى السلطان عبد الحميد الأول أما حدود ومجال البحث فهو منذ تولي السلطان سليم الثالث الحكم 1789 م حتى وفاته 1808م وقد اعتمدت المنهج التالي:

-المنهج التاريخي الوصفي :حيث قمت بوصف الأحداث التاريخية حسب تسلسلها الزمني وحللت مختلف الإصلاحات سواء العسكرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإدارية .

في أي بحث هناك صعوبات و مشاق منها : ضيق الوقت ، وعدم توفر المراجع بشكل كافي وعدم التفرغ الكامل بسبب الظروف الخاصة.

لقد كانت هناك مراجع كثيرة اعتمدت عليها في هذا البحث إلا أنها لم تعطني المعلومات الكافية حول هذا الموضوع خاصة و أن هذا الموضوع قد كتب عنه الكتاب الأجانب أكثر من الكتاب العرب بحيث صعب علي ترجمة مختلف الكتابات إلى العربية فمثلا كتاب إسماعيل أحمد ياغي قد أفادني في المجال العسكري دون أن يتطرق إلى الإصلاحات في الميادين الأخرى بشكل كافي وأكثر الكتب التي وجدت فيها ضالتي كتاب ناهد إبراهيم الدسوقي الذي تحدث عن موضوع بحثي بصفة مباشرة.

تناولت في الخطة مقدمة و فصل أول تحدثت فيه عن خلفيات الإصلاح في الدولة العثمانية حيث قسمته إلى 5 مباحث :المبحث الأول بعنوان : فساد السلطة الحاكمة ، و المبحث الثاني الضعف العسكري ، و المبحث الثالث بعنوان الضعف الاقتصادي ، أما المبحث الرابع فساد الإدارة العثمانية ؛أما المبحث الخامس فكان بعنوان خلفيات أخرى للإصلاح في الدولة العثمانية(مظاهر أخرى للضعف) وذكرت فيه :الحروب الخارجية ، الامتيازات الأجنبية ، التخلف العلمي و التكنولوجي ، اتساع رقعة الدولة واختلاف سكانها.

أما الفصل الثاني فتطرقت فيه إلى أهم إصلاح في عهد السلطان سليم الثالث و هو الإصلاح في الميدان العسكري ، فالمبحث الأول بعنوان إصلاح الفرق العسكرية القديمة (المشاة ، المدفعية ، الخيالة) أما المبحث الثاني كان بعنوان النظام الجديد أما المبحث الثالث بعنوان: الإصلاحات البحرية (الأسطول البحري).

أما الفصل الثالث فتحدثت فيه عن الإصلاحات الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية ، المبحث الأول بعنوان الإصلاحات الإدارية و المبحث الثاني تطرقت فيه إلى الإصلاحات الاقتصادية ، المبحث الثالث الإصلاحات الدبلوماسية ، المبحث الرابع الإصلاحات الاجتماعية، المبحث الخامس:مدى نجاح الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث و في الأخير خاتمة و ملاحق.

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا))

نشكر الله تعالى على نعمه الجليلة أنه أمدنا بالصحة و القوة و كان لنا عونا و دعما.

نحمده عز و جل أنه وهبنا التوفيق و السداد و منحنا الرشد و الثبات لإعداد هذا البحث ونرجو

أن يكون ذخرا في ميزان الحسنات يوم القيامة.

نشكر الأستاذة المشرفة **برمضان سعاد** على توجيهاتها القيمة و نصائحها التي لم تبخل بها علينا ، كما لا ننسى الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بالمعلومات و النصائح طوال سنوات الدراسة.

وكذلك نشكر كل الأساتذة و مسؤولي قسم التاريخ و الآثار.

الفصل الأول:

خلفيات الإصلاح في الدولة العثمانية

الفصل الأول:خلفيات الإصلاح في الدولة العثمانية

المبحث الأول :فساد السلطة الحاكمة:

كان الحاكم الأعلى للدولة العثمانية السلطان و هو القوة المؤثرة الأولى سياسيا و عسكريا ، و قد عُرف بلقب" جنكار"وتعني بالتركية السلطان الأعظم كما عرف أحيانا بلقب "باد شاه" الفارسي و يعني الحاكم الأعلى[1].

الهيئة الثانية بعد السلطان: هو الصدر الأعظم "الوزير الأول و يليه شيخ الإسلام أو المفتي و الثلاثة ينفذون أوامر السلطان و كان هناك وزراء ولكن دون أن يشكلوا مجلس وزراء [2] .

وقد اتفق المؤرخون على تقسيم سلاطين الدولة العثمانية إلى مجموعتين: سلاطين الفترة الأولى و هم عشرة سلاطين أولهم عثمان الأول و وينتهون بالسلطان سليمان العظيم و قد حكموا الإمبراطورية في الفترة من عام 1299 إلى عام 1566 وقد قامت على سواعد هذه المجموعة عظمة الدولة العثمانية أم المجموعة الثانية فعددها ستة وعشرون سلطانا أولهم سليم الثاني و آخرهم محمد السادس و قد حكموا الإمبراطورية في الفترة الممتدة من عام 1566 م إلى 1922 [3]

وقد كانت مقيمات ضعف الدولة قد اتضحت في عهد السلطان سليمان أن وقع السلطان تحت تأثير زوجته روكسلانا التي تدخلت للتامر ضد الأمير مصطفى ليتولى ابنها سليم الثاني الخلافة بعد أبيه و كان مصطفى قائدا عظيما محبوبا من الضباط[4] .

مما أدى إلى سخط الانكشارية و نشوب ثورة كبرى ضد السلطان وأخمدها السلطان سليمان وبذلك تم القضاء على مصطفى و ابنه الرضيع و كذلك قتل السلطان ابنه بايزيد و أبناءه الأربعة بدسيسة من أحد الوزراء ومن مظاهر الضعف في عهد سليمان انسحاب السلطان من جلسات الديوان و بروز سطوة الحريم

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث ،ط1،مكتبة العبيكات ، الرياض ،1997 ، ص 78.

[2] عبد العزيز سليمان فواز ، تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص 138

[3] عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج1 ، القاهرة ، 1980، ص 245.

[4] محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط، ص 456.

والعجز عن مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى نشوب القلاقل الشعبية في الروميللي الأناضول[1].

وقد بدأت الدولة العثمانية في القرن ال12ه تضعف وتتنازل للدول بسبب الانهماك في الحروب والصراع على السلطة و تكالب الدول الأوربية و روسيا عليها مما أدى إلى سيطرة حالة من الركود والتدهور ونتج عنه تخلف وانحطاط في شتى نواحي الحياة.[2]

وبموت السلطان سليمان القانوني تتابع على العرش الدولة العثمانية سلاطين ضعاف انغمسوا في اللهو و الترف وأهملوا شؤون الدولة فكثرت المفاسد و المؤامرات.[3]

ولم يتسم سوى اثنين منهم فقط بالكفاءة والموهبة وهما مراد الرابع (1632-1640) السلطان مصطفى الثاني (1695-1703)[4].

فقد استطاعت أسرة كوبريلي *قرب نهاية القرن السابع عشر إيقاف هذا الفساد عندما تحول مركز القوة في الدولة من يد السلطان إلى يد الصدر الأعظم وأصبح الأخير تبعا لذلك وهو مصدر للقرارات في الدولة ومن ابرز الصدور العظام الذين قاموا بدور هام في التاريخ العثماني "محمد كوبرلي" فقد حكم البلاد بقبضة من حديد[5].

وكثر النزاع على العرش وظهرت عادة قتل السلاطين لأبنائهم وإخوانهم خوفا من منافستهم على العرش[6].

---

(1) المرجع نفسه ،ص 456.

(2) سهيل صابان ، البحوث و الدراسات العثمانية و التركية في المكتبة العربية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض 1992،ص7

(3) محمدعبد الله عودة، إبراهيم ياسين ، تاريخ العرب الحديث ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان ، 1989 ، ص 111

(4) عمر عبد العزيز ، دراسات في تاريخ العرب الحديث (الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن 18)، الإسكندرية ،

* كوبرلي : أسرة كوبرلي نموذجا لزيادة نفوذ الصدور العظام في الدولة العثمانية ، فقد كان على رأسها محمد كوبرلي وهو حفيد أحد المهاجرين الألبانيين الذين استقروا في مدينة " كوبري " وقد تحدم لفترة 15 في المطابع السلطانية نقلا عن greasy ,history of oldman turks ,pp275

(5) عمر عبد العزيز ، المرجع السابق،ص126.

(6) محمد عبد الله عودة ، إبراهيم ياسين ، المرجع السابق، ص111.

وتنطوي هذه العادة ضمن دلالة سياسية ثابتة قوامها تغليب المصلحة السياسية العليا للدولة العثمانية.[1] .

كما انتشرت عادة حبس الأمراء في مقصورات خاصة وحرم هؤلاء من اكتساب خبرات الحكم كما حرمت الأمة من رجال قد يكونون أفذاذا[2] .

وتدخلت النساء في شؤون الدولة لتحقيق مصالحهن الخاصة فقد خضع السلطان مرد الثالث لسيطرة أربع من السيدات (والدته و زوجتاه وكبيرات وصفات السراي) كثرت مؤامرات النساء لعزل كبار الموظفين أو تعيينهم وفق مصالحهن وتزوج بعض الأمراء من أجنبيات فأفشين أسرار الدولة وتسبب ذلك في هزائم متكررة

كذلك المناصب تباع فكان الموظف يشتري عمله مقابل مبلغ من المال وسرعان ما يسترد ما دفع من العينة بوسائل مختلفة وانتشرت الرشوة بين الموظفين في المرافق العامة وتعطلت المشاريع والإصلاحات.[3]

كما أن التصرفات الشخصية لبعض السلاطين لم يكن لها تأثير كبير على المؤسسات الحاكمة ومن الجهة الثنية كانت المؤسسات الحاكمة تعتمد على السلطان بمثابة الرأس والقلب في كيانها .[4]

وقد نجحت محاولة إحلال الوزراء محل السلاطين وانتقلت مهام السلطان كافة إلى وكلائهم رؤساء الوزارات واقتصرت وظيفته على قبول أو رفض مقررات صدره الأعظم وعلى الظهور في حفلات التشريفات باستثناء بعض الحالات كحالة السلطان الشاب عثمان الثاني* وأخيه الراهب مراد الرابع اللذين حاولا أن يعودا

---

(1) حسن الضيفة ، الدولة العثمانية :الثقافة، المجتمع ، السلطة،ط1 دار المنتخب بيروت ،1997 ، ص 76.

(2) محمد عبد الله عودة ، إبراهيم ياسين ، المرجع السابق، ص111.

(3) نفسه، ص(111،112).

(4) السير هاملتون جيب هارولد بوون ، المجتمع الإسلامي و الغرب وأثر الحضارة الغربية في الفكر الإسلامي في الشرق الأدنى، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، ط1 دار المدى للثقافة و النشر ، 1997، ص 215.

* عثمان الثاني : ويعرف عصمان الكتج أي الشاب لتمييزه عن مؤسس الأسرة المالكة عثمان الأول وتولى العرش في سن مبكرة لم يسبق لها مثيل من قبل وقد حكم من 1618 م حتى 1622 حيث ثار عليه الانكشاريون و خلعوه عن عرشه و قتلوه.
أما مراد الرابع قد حكم من سنة 1622-1640.

إلى الإمساك بالإدارة التي أفلتت من أيدي أسلافهم بسبب أن سلطة الوزراء لم يكن إلا سلطة تفويض فقد كانوا معرضين إلى فقدانها في أي لحظة.[1]

[1] السير هاملتون جيب هارولد بوين ،المرجع نفسه، ص 215.

المبحث الثاني :الضعف العسكري

أنشا السلطان أور خان الجيش الانكشاري باختيار أفراده من أبناء البلاد الأوربية المفتوحة"ضريبة الدوشرمة" وتلقينهم مبادئ الإسلام وتدريبهم على فنون القتال والحرب وقد أبلى هذا الجيش بلاءا حسنا ثم إصابة الوهن فأصبح الجيش الذي كان مصدر رعب أوربا.

وصار الجنود والضباط يتدخلون في شؤون الدولة وانغمسوا في الملذات وفقدوا الانضباط العسكري ووثب بعضهم إلى مراكز قيادية في الدولة وصاروا هم الآمرون الناهون وأصبح السلاطين يعينون بأيديهم ويخلعونهم متى شاءوا فخلعوا مصطفى الثاني واحمد الثالث ومصطفى الرابع وغيرهم*

واعتمد العثمانيون على الجنود القطاعيين ولكنهم ارتبطوا بالأرض وتهربوا من الخدمة العسكرية،فاعتمد العثمانيون على الجنود المرتزقة فساروا على نهج قادتهم في الفساد والترف واللهو وهكذا أصبحت القوات العثمانية سببا من أسباب انهيار الدولة [1].

وبخاصة اشتراكهم في المنازعات المحلية وتدخلهم في الشؤون السياسية وتخليهم عن واجبهم في حماية البلاد وحل فساد القائد العثماني بلطجي باشا [2].

لقد اعتدوا أيضا الانكشاريون الأهالي بالسلب والنهب وعلى السلاطين والصدور العظام بالعزل والقتل وأصبحوا عالة على الدولة [3].

ففي عهد السلطان مراد الرابع اصدر السلطان أمره بعزل خسرو باشا وأعاد حافظ باشا إلى منصب الصدارة فسعى المعزول لدى الجند وافهمهم انه لم يعزل إلا لمساعدته لهم فثاروا وأرسلوا إلى الأستانة يطلبون إرجاعه ولما لم يجب السلطان طلبهم ساروا إلى القسطنطينية وقاموا بثورة عظيمة خيف منها على حياة الملك

---

* الانكشارية : لقب ابرز رجال الدولة وهو بمثابة قائد الجيش كان مسؤولا على الجيش و النظام في العاصمة الإمبراطورية و القصر السلطاني ومن صلاحياته أن يترأس قادة القلاع والاستحكامات العسكرية و الحاميات و هو الذي يحدد قوامها و مهامها وكان يسير في الأسواق و يرافقه عدد من الانكشارية

[1] احمد عبد الرحيم مصطفى ، أصول التاريخ العثماني في التاريخ الإسلامي ، ط1 ، دار الشروق القاهرة،1992 ، ص 137.

[2] محمد عبد الله عودة ، إبراهيم ياسين ، المرجع السابق، ص112

[3] سليمان بن صالح الخراشي ، كيف سقطت الدولة العثمانية ، ط1 ، دار القاسم ، الرياض ، 1420 ه ، ص 14.

فإنهم دخلوا السراي السلطانية في18رجب1041ه(9فبراير1632)وقتلوا حافظ باشا رغم تدخل السلطان ومنعهم عنه[1].

كان الانكشاريون هم عماد الجيش فقد أحرزوا انتصارات عظيمة وأعطيت لهم امتيازات وقدمت لهم أقطاعات فمالوا إلى حياة الراحة وبدأت علامات الضعف تظهر على الجيش وكان السلطان يخرج على رأس الجيش للقتال فيزيد ذلك من قوة المقاتلين ويرفع من روحهم المعنوية فلما قوي أمر الانكشارية أصبحوا لا يخرجون للقتال إلا إذا خرج السلطان معهم وهذه بداية التذمر.

في عهد السلطان سليمان سمح لأكثر ضابط في قيادة الجيش وهنا يصبح الضابط ذا شان فتصبح له متطلبات مما يؤدي إلى فساد الأمور علاوة على أن الانكشارية كانوا يتدخلون في اختيار السلطان وشؤون الحكم.[2]

وقد أدى ذلك إلى تحول الانكشارية إلى عنصر شغب وفوضى بعد أن توقفت الفتوحات واقتصر دورهم في أعمال التمرد والعصيان والاعتداء على الأموال والأرواح وزاد الامر سوءا ومن الفتن والثورات التي قامت بها الانكشارية.

وكان من المعتاد أن يرابط الانكشارية في قلعهم وثكناتهم لمدة طويلة ثم يستبدلون بقوة أخرى ولكن حدث خاصة في القرن 18هو استقرار الحاميات في معاقلها وشب ضعف الدولة العثمانية ولقيام قوات الانكشارية بمسؤوليات جمع الضرائب اندمجت هذه القوات تدريجيا في الحياة المدنية وغادر رجالها ثكناتها،وعاشوا حياة عادية وأصبح لهم أسرهم وأصبحوا عنصر اضطرابات مستمر في الولايات وليس عنصر دفاع لهم.[3]

أصبح نظام الانكشارية نظاما الارتزاق فقد كان لكل ضابط أو جندي تذكرة يحصل بمقتضاها على "علوفة" نقدية أو عينية ولما ضعفت الدولة العثمانية وقصرت حكومة الباب العالي في دفع مرتبات الجند تولى هؤلاء تحصيل حقوقهم بالقوة.[4]

---

(1) محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق إحسان حقي ، ط1 ، دار النفائس ، 1981 ، ص 226.

(2) محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي في العهد العثماني، ط1 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 2000 ، ص 111.

(3) نفس المرجع،ص 112.

(4) عمر عبد العزيز ، المرجع السابق،ص 141.

المبحث الثالث:الضعف الاقتصادي:

تعتبر الدولة العثمانية دولة إقطاعية من نوع خاص فقد تمثل فيها نظامان هما الإقطاع الحربي و الالتزام. أما عن الإقطاع الحربي فقد يمثل في أن يمنح السلطان أرضا زراعية لأفراد من سلاح الفرسان يتولون زراعتها و يستقرون فيها و كانت هذه الأراضي تسمى أقطاعات و يطلق على الفرسان اسم السباهية الإقطاعية jeudal spahi و كان السباهية يستولون على نصف المحصول و على الضرائب المقررة على الفلاحين التي عرفت "بمال مقاتلة"*

وفي المقابل هذه الامتيازات كان على السباهية الانضمام إلى القوات العثمانية المقاتلة وقت الحرب [1].

لقد منحت الدولة العثمانية للسباهي بعض الحقوق على الرعية لضمان دخله و بالمعنى الواسع للكلمة كانت الرعية من مسلمين و مسيحيين تعني أولئك المنتجين الذين يدفعون الضرائب في السلطنة ، تمييزا لهم عن الطبقة العسكرية [2]

في القرن السادس عشر فقد زاد على ما يبدو عدد سكان الإمبراطورية بسرعة ، و هنا أدى إلى زيادة مساحة الأراضي المزروعة ، ة إلى العودة إلى سجلات مسح الأراضي في عهد سليمان الأول نجد مساحة الأراضي المزروعة قد زادت المدخول منها و يلاحظ أن الوانين التي كانت تمنع الفلاحين من ترك الأراضي لم تعد صارمة ، بل أصبحت القوانين تشجع الآن على هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة ، يمكن القول أن مساحة الأراضي المزروعة وصلت حينئذ إلى أقصى ما يمكن أن تسمح به تقسيمات ذلك الوقت [3]

ظلت الصناعات من بين جميع المؤسسات الاجتماعية أكثر تمسكا بتنظيماتها التقليدية و أعرافها ، فمهما بلغ فقر أصحابها و سوء صناعتهم بالمقارنة الر الصناعات في الشرق فقد بقي الحرفيون محافظين على بعض التغيير البسيط على حرفهم .

---

* "مال مقاتلة" و يعني مال المقاتلة الإيرادات التي كان يعيش منها السباهية و كبار ضبطهم و هذه الإيرادات تختلف باختلاف نوعية الأراضي الإقطاعية و قد استمرت هذه الضريبة سارية المفعول حتى ألغاها سليم الثالث بإلغاء التيمارات الإقطاعية ، انظر جب بورن ، المجتمع الإسلامي و الغرب ج1 ص 21.

[1] ناهد إبراهيم الدسوقي ، بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية و أثر الغرب الأوروبي فيها (1789،1807) ، دار المعارف ، الإسكندرية، 2007، ص 46.

[2] خليل اينالجيك ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار تر: محمد الأرناووط ، ط1 دار المدار الإسلامي ، بيروت 2002،

[3] نفسه ، ص 176.

وكانت الصناعات القروية البسيطة حيث يقوم مهنيان أو أكثر بتأمين الحاجات المحلية من الصحون الخشبية أو الطابوق و غيرها ؛ إذ يعتبر هذا قسما من حياة القرية و على الرغم من أهمية صناعات النسيج التي تقوم بها نساء القبائل في التجارة فإن بحثها يكون ضمن بحث التنظيمات القبلية [1].

كان عدد الحوانيت المسموح بفتحها لكل صنف من الأصناف محدودا جدا وكان امتياز فتح دكان أو مجرد الرخصة للقيام بأية صناعة أو تجارة يسمى بالتركية ب "كيدك" ولم تكن ملكية المكان تعود إلى صاحب الحرفة ، وإنما يستأجره بإيجار سنوي [2].

يعتبر تركيب التجارة أكثر تعقيدا أو و إشكالا بالمقارنة إلى تركيب لكل من الزراعة و الصناعة فقد كانت تجارة كل منطقة تحوي أساسا خلال الأسواق الأسبوعية في المدن والمراكز الزراعية.

ورغم ازدهار التجارة الداخلية إلى حد ما فقد كانت هناك عوامل عدة تعمل على إعاقتها ، إذا كان الفقر العام لسكان البلاد و تدني مستوى معيشتهم يحدان إلى حد بعيد من إمكان تطوير التجارة وتوسعها ويعملان على تضييق نطاق المبادلات التجارية ونوعيتها

كما أن سوء طرق المواصلات و النقل و تعرض المسافرين فيها دوما إلى اللصوص و قطاع الطرق لم يؤديا إلى كثرة الخسائر المادية و البشرية فحسب بل و إلى انخفاض مستوى التبادل التجاري[3]

كذلك كان قيام التجارة الأوروبية في المحيط الهندي قد أعاق طريق التجارة بين الدولة العثمانية و العالم الخارجي في آسيا و أوربا وكانت هناك نتيجة أخرى هامة نتجت عن اكتشاف قارة أمريكا و هي تدفق الذهب و الفضة إلى دول البحر المتوسط مما أدى إلى ارتفاع الأسعار و إلى ارتباك مالية الدولة العثمانية و سوء أحوال الطبقات المنتجة [4]

فقد كانت الدولة العثمانية تعاني نقصا في المعادن النفيسة إلا أن اكتشاف العالم الجديد ووصول هذه الكميات الضخمة من المعادن إلى منطقة شرق البحر المتوسط كان له تأثير كبير و خطير على الدولة و كانت الخطوات التقليدية التي اتخذها بعض السلاطين العثمانيين لمواجهة هذه الأزمة مثل تخفيض قيم العملة فقد جعل

---

(1) السير هاملتون ،جيب هارولد بوين، المرجع السابق ص 316.

(2) نفسه، ص (315-316).

(3) نفسه ،ص (331،332).

(4) ناهد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق ، ص 49.

الموقف يزداد سوءا كما حدث في عام 1564 فقد أنقصت قيمة الأقجية* بين خمس درهم إلى ثمن درهم من الفضة و أدى ذلك إلى تعاقب الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية فارتفاع أسعار الخبز و السلع الاستهلاكية و استيراد الذهب و الفضة من الغرب و تداولها و انخفاض الأجور قد ساهم في تردي الحالة الاقتصادية في البلاد[1] .

*الاقجية نقد تركي من الفضة المائلة إلى البياض و كان وزنها ما ضربت في عهد اورخان بقدر 4.618 غرام ثم انخفض هذا الوزن بعد ذلك أنظر عبد الرحمن فهمي ، النقود المتداولة أيام الجبرتي في كتاب الجبرتي 1474 ص 572-573.

[1] ناهد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق ، ص 50.

المبحث الرابع:فساد الإدارة العثمانية

نتج عن الامتداد الهائل ضعف الحكومة المركزية وعدم سيطرتها على الولايات ، وقد أتاح هذا الوضع للقوى المحلية فرصة العمل بحرية تامة فقد كانت الإنكشارية هي الأداة الفعالة في بعض المناطق و كانت قادرة على مقاومة السلطان كما حدث في الصرب ، و في بعض المناطق الداخلية كانت الحاميات العثمانية في حالة من الإعياء مما سمح للفلاحين المطرودين من أراضيهم بالاتجاه إلى الأراضي الآمنة لسلبها و نهبها[1] .

كذلك كان الباشاوات سادة في مقاطعاتهم ، حيث كانوا يقوون بجميع الأعمال الخاصة بمقاطعاتهم مثل الوظائف الإدارية و جمع الضرائب وتدريب الجيوش و غيرها كذلك تعدد الضرائب [2].

ومن الأخطاء الجسيمة في الإدارة العثمانية فقد كان الالتزام بجمع ضريبة الأراضي دون الالتزام بما حددته الدولة و هو عشر المحصول و ذلك عن الطريق وكلائه و هؤلاء كانوا يقومون بنهب أراضي ملاك الأرض الزراعيين و ثرواتهم مما أدى، إلى تفويض سلطة السلطان حيث لم يكن يصل إلى الخزينة السلطانية سوى ربع الضرائب التي كانوا يقومون بجمعها.

كذلك احد الولاة يستغلون سلطاتهم لصالحهم ولا يعبؤون كثيرا بأوامر العاصمة افترى بعضهم يطمع في مقاطعات غنية تتبع ايالة جاره فيسعى وراء إدخالها تحت سيطرته وبعضهم الأخر يسعى لتولية احد أقربائه على الإيالة المجاورة، أو لضمان ولاية ابنه على إيالته من بعدها،وفضلا عن ذلك أخذت الدولة توجه الإيالات والصناجق *إلى من بعدها بأكبر حصة من الأموال [3].

كذلك لم يشعر موظفوا الإدارة العثمانية بوجود أي باعث حقيقي للعمل لصالح رعاياهم وفقدوا بالتدريج المثل الأخلاقية وكانت النتيجة العملية لهذه النظرة الخاطئة هي التغير الشامل كمعايير الكفاءة القديمة

---

(1) ناهد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق ، ص56 .

(2) ساطع الحصري ، البلاد العربية و الدولة العثمانية ،بيروت ، 1965، ص 49.

* الصناجق : جمع سنجق وهي كلمة فارسية تعني العلم أو اللواء وكانت تقسيما إقليميا و إداريا في الدولة العثمانية فمنذ عام 1280 ه أصبح بعض العثمانيين يحملون لقب " صنجق بك " ثم تزايد عددهم و اتسعت المساحة التابع لها الصنجق و أصبح وحدة سياسية تابعة للإقطاع العسكري و للإدارة المركزية.

(3) ساطع الحصري، ، المرجع السابق ، ص49-50.

وإحلال المعيار النقدي محلها كما طرحت من المناصب الإدارية والمدنية والأرض والامتيازات من مختلف الأنواع في المزاد العلني [1]

من نماذج تصرفات الولاة التي توضح اضطراب أمور الدولة و فساد الإدارة هو احتفاظ الولاة بأموال الخزينة المختلفة لأنفسهم وعدم إرسالهما إلي الخزينة السلطانية وإرسال جزء منها فقط، فقد كان المماليك في مصر يمتنعون عن إرسال الجزية السنوية في غالب الأحيان ، وأحيانا أخرى كانوا يضعون الأحجار محل أموال الجباية [2]

كانت هناك منافسة بين الولاة فكانوا يحاربون بعضهم بعض من تلقاء أنفسهم ولأسباب شخصية ومالية مستعملين في ذلك القوة العسكرية لتحقيق أهدافهم .

وظهرت أيضا بعض الأسر المحلية القوية في مختلف الولايات وعملت على بسط سيطرتها على الولايات مثل محمد علي باشا كما تحكم في الولايات أفراد من جنسيات مختلفة عن طريق وكلاء وهؤلاء كانوا يبتزون الرعية .

فالفساد الإداري كثر خاصة في العهد الأخير من السلطة وخصوصا في البلاد العربية التي كان النفوذ العثماني فيها نسبيا بعيد عن العاصمة وسبب أن غالبية سكانها عرب وهؤلاء كانوا في واد والدولة في أخر فالعربي كان قد تعود على العهود الإسلامية الأولى في القرن الهجري الأول[3]

[1] عمر عبد العزيز ، المرجع السابق،ص 142.

[2] allen,EED ,the turksin eurpe,london 1919 pp 95

[3] تركماني ، موسوعة شرطية، ص 4.

المبحث الخامس: خلفيات أخرى للإصلاح في الدولة العثمانية (مظاهر أخرى للضعف)

أ.الحروب الخارجية:

بلغت الدولة العثمانية أقصى اتساع لها في القرن السادس عشر واصطدمت بحواجز لم تستطع اجتيازها،ففي الشرق واجه العثمانيون الصوفيين فاخترقوا الحدود الإيرانية ولكنهم لم يستطيعوا الحفاظ على ما اجتاحوه كما تصدوا للبرتغاليين ومنعوهم من التوغل في مياه البحر الأحمر والخليج العربي ،في الغرب واجهت العدوان الروسي المستمر للوصول إلى المياه الدافئة [1]

كما واجهت النمسا التي كانت طامعة في السيطرة على دول البلقان،وفي القرن الثامن عشر ،شرعت فرنسا وانجلترا تفتش عن مناطق النفوذ فاتجهت بأنظارها نحو ممتلكات الدولة العثمانية وأخذت تقتضب منطقة تلو الأخرى [2]

أدت الحروب المستمرة إلى استنزاف القوات العسكرية وانهيارها وإنهاك خزينتها بسبب الخسارة المستمرة في العدد الحربية ،بالإضافة إلى قتل أعداد كبيرة من القادة والجنود

ب.الامتيازات الأجنبية :

قامت الدولة العثمانية ببعض التسهيلات البسيطة للدول الأوروبية بهدف إعادة الطريق التجاري إلى البحر المتوسط ، ثم منحت روسيا حق بناء الكنائس وحماية المسيحيين الأرثوذكس بموجب اتفاقية كوجك كينارجة وفرنسا حق حماية الكاثوليك و بريطانيا حق حماية البروتستنت ، وتوسعت هذه التسهيلات فأصبحت تشمل الإعفاء من الضرائب و الاستثناء من المحاكم العثمانية و منح القناصل حق النظر في الدعاوي التي يكون الجانب طرفا بها و كان لهذه الامتيازات أثرها الخطير على الدولة فأخذت الدول الأوروبية تحرض المسيحيين على التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة حماية الرعايا الأوروبيين [3].

---

(1) حمد الشلبي ، موسوعة التاريخ الإسلامية، ج7 ص 5/877

(2) جلال يحي ، تاريخ العرب الحديث ، الإسكندرية ، دار المعارف ، 1985 ، ص 189.

(3) عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي ، در النهضة العربية ،1985،ص 85.

كما كان لتلك الامتيازات أثرها على الولايات العربية لأنها جعلت للأجنبي مركزا خاصا يتميز به عن العرب أصحاب البلاد[1]

كما قضت على مبدأ الشريعة الإسلامية داخل دار الإسلام و استغل نظام الامتيازات من قبل الدولة الأوروبية كوسيلة من وسائل الاستعباد [2]

ج.التخلف العلمي و التكنولوجي :

قد تميزت الدولة العثمانية بالجمود العلمي ، فالدولة العثمانية قد أوجدت هوة سحيقة بينها وبين الدول الأوروبية المجاورة لها في مجالات العلوم والاقتصاد و الفكر كل ذلك في محاولة لحماية أملاكها من أخطار التوسع الغربي عن طريق الانغلاق المقصود به الدفاع عن النفس وهذا ما تركها تكون في عزلة عن مجاراة التطور التكنولوجي في أوروبا عكس ما كانوا عليه في القرن 15 حين اقتبسوا و أهملوا التطور الحضاري و تشبثوا بأفكارهم العتيمة و بقيت مدارسهم و معاهدهم التعليمية دون تقدم و لم ينصرفوا إلى العمل و انشغلوا بالفتوحات و الحروب فعم الجهل التخلف و الفقر ووقفوا عاجزين أمام متطلبات الحضارة[3]

وفي الوقت الذي أصاب العثمانيون التخلف كما أصاب شعوبهم بدأ الأوروبيون يأخذون بأسباب التقدم العلمي و تسخير التكنولوجيا لخدمتهم فاخترعوا الأسلحة الحديثة و طوروا الصناعة وهذه التطورات الأوروبية جاءت نتيجة الكشوفات الجغرافية وظهور الثورة الصناعية التي غيرت مجرى الإحداث لصالح الغرب الأوروبي.

وانعكس التخلف التكنولوجي على اقتصادها فظل مستوى الزراعة بدائيا والصناعة تقليدية وكانت الصورة العامة للتجارة في حالة تدهور.

مما زاد الأزمات الاقتصادية تدفق المعادن الثمينة من أمريكا (بعد الكشوفات الجغرافية) على شرف البحر المتوسط مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة العثمانية وارتفاع تكاليف الحياة كما أن الدولة لم تهتم بالميزان التجاري[4]

---

[1] محمد عبد المنعم الرافد ، أحمد الحبة ، الغزو العثماني في مصر و نتائجه على الوطن العربي مؤسسة شباب الجامعة ، ص31.

[2] لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديثة ، عفيفة البستاني ، بيروت ، دار الفارابي1980ن ص 21.

[3] عمر عبد العزيز، مرجع سابق ، ص 198.

[4] أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 129.

كما تغيرت الحياة الثقافية فلم تعرف أي إضافات جديدة في ميادين الفكر والثقافة في حين أوربا أثبتت تفوقها في الميادين الفكرية والصناعية والزراعية وكانت ترتقي يوما بعد يوم في الفنون

فالدولة العثمانية ظلت تعتمد على التعليم التقليدي كحفظ القرآن والأشياء البسيطة و لم تعمل على إحياء العلوم وتطويرها وهذا هو ما حدث في أوربا ما جعلهم يركبون مركب الحضارة [1].

فالدولة العثمانية اعتراها ما يعتري الدول من ضعف وركود . سيما في القرن 18 ومن ثم بذل غير واحد من سلاطينها جهدا كبيرا لإدخال الإصلاحات الحديثة [2].

د.اتساع رقعة الدولة العثمانية واختلاف سكانها

كانت الدولة العثمانية بحلول القرن السادس عشر تمتد أراضيها من بودا (عاصمة المجر) شمالا إلى البصرة جنوبا ومن بحر قزوين شرقا إلى نهاية البحر المتوسط غربا وكان من الطبيعي لدولة بهذه العظمة والقوة أن تفرض وجودها على الساحة الأوروبية.

كانت تحتل جزءا كبيرا في الشرق وجنوب شرق أوربا إلى جانب ممتلكاتها في الشام وشمال إفريقيا والجزيرة العربية تحكم مقاطعات أوروبية مهمة وهي (المورة) و (البوسنة) و(سيليستريا) و (مولدوفيا) و(ولاخيا) أي على الخريطة الحالية اليونان وبلغاريا وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وبحر الجة بالكامل وقد وصل حجم هذه المملكات إلى قرابة 282ألف ميل مربع من الأراضي الأوروبية بينما بلغ حجم رعاياها الأوروبيين ثمانية ملايين نسمة [3].

وضمت الدولة شعوبا وأمما عديدة[4]. كالعرب والبربرة والأكراد والأرمن والصقالبة واليونانيون والسلافيين وكانت تختلف في اللغة والجنس والعادات والتقاليد والدين [5].

إلا أن الرابطة الإسلامية كانت تجمع هذه الشعوب إلى أن ظهرت القوميات ونمت الحركات المطالبة بالاستقلال ولا سيما في البلقان فكثرت الثورات منها

---

(1) سليمان بن صالح الخراشي : المرجع السابق ، ص 13.

(2) السيد فليفل أحمد : الدولة العثمانية والمسلمون في جنوب إفريقيا ، ط1 ، مكتبة الإسكندرية ، 2000، ص 15.

(3) محمد عادل عبد العزيز ، انهيار الخلافة العثمانية و توابعه ، دار غريب للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001 ، ص 8.

(4) فيليب حتي ، تاريخ العرب ، ط1 ، دار العالم العربي ، القاهرة ، ص 3.

(5) أحمد عبد الرحيم المرجع السابق، ص 128.

– ثورة الإقطاعيين كالمعنيين والشهابيين في لبنان وآل سيفا في طرابلس ظاهر العمر في فلسطين محمد علي في مصر [1].

[1] محمد عبد الله عودة ، إبراهيم ياسين الحطين ، المرجع السابق ، ص 113

الفصل الثاني:
الإصلاحات العسكرية

الفصل الثاني:الإصلاحات العسكرية

اعتبرت الدولة العثمانية أن الجيش وسيلتها الأولى في حكم الإمبراطورية والدفاع عن نفسها وكانت قد بدأت في الضعف نتيجة الحروب المتتالية وكثرة الإنفاق والاستهلاك في الوقت وقلة المداخيل [1] .

لقد عملت الحرب الروسية العثمانية(1788-1792)على إبراز وجود هوة عميقة بين القوتين العسكريتين،الروسية العثمانية،التي جعلت من الذين يشاهدون مجرى أحداثها يستفيقون إلى أهمية تحديث وتطوير النظم العسكرية العثمانية وفق أسس علمية،وأدركوا أن الحرب القائمة على الحماس والحمية الدينية والتعصب غير كافية ولذلك بدأت محاولات الإصلاح العسكري تسير بخطى حثيثة.

كما أخذ التعصب الفكري يتناقص،وقد أقتنع السلطان سليم الثالث بضرورة إقامة إصلاحات عسكرية وفق النظم الأوروبية وأدرك عدم جدوى النظام العسكري القديم الذي شكلت الانكشارية نحية قمة الهرم.

وبعد توليه الحكم من 1789/04/7 أراد أن يتعرف على أسباب،القصور الذي حل بالدولة العثمانية وأفقدها قوتها السابقة،خاصة بعد الحرب مع ألمانيا وروسيا فوجد بأنه منذ عام 1770م ظهر الضعف الشديد في الدولة وفي نفس الوقت أظهرت أوروبا تقدما ملحوظا،ولا تباعه للنزعة الراديكانية* وبعد تفحصه لأمور الدولة أمر بعمل(تقارير) من أجل الإصلاحات العسكرية والاجتماعية والاقتصادية وذلك على يد كبار رجال الدولة[2] .

وكذلك تم ترجمة فنون الحرب وتدوينها وترتيبها وجلب أساتذة لتعليم فنون الحرب الجديدة وكان لا بد من عمل إصلاحات لميزانية الدولة لمواجهة التدريبات الجديدة واحتياجات الجيش [3] .

وقد أيد علماء الدين هذا الاتجاه على أساس أن الجهاد ضد الكفار واجب على المؤمن ن تقوية الجيش ضروريا ومهما وأن التعليم من الكفار لا يحمل أي شعور بالنقص لدى المسلمين فالعرب عملوا على تطوير

---

[1] جلال يحي ، العالم العربي الحديث و المعاصر ، ج1 ، المكتب الجامعي الحديث ، محطة الرمل ، الإسكندرية ، ص 92.

* الراديكالية نزاع أدى إلى تغيرات في الفكر و العادات السائدة في الأموال و المؤسسات القائمة (د/ الصفصافي موسى ، معجم الصفصافي تركي عربية ص 412.

[2] سونيا محمد سعيد ، فرقة الإنكشارية نشأتها و دورها في الدولة الجديدة ، 2006 ، ص 349.

[3] المرجع نفسه، ص 350.

أدائهم بسبب خوفه من المسلمين وانتصاراتهم لقرون خلت فالأخذ بوسائل التطور لا يتناقض مع الشريعة طالما أن في هذا تأمين ودعم للدين الإسلامي ضد الأعداء[1].

وقد وجه سليم الثالث* إلى الحكومة انتقادات ووصايا دعاهم إلى الصلاح والإصلاح وقد حثهم على الاتحاد فيما بينهم لرقي الإسلام .[2] وذلك عندما دعا إلى مجلس المشورة *.[3]

وقد حاول السلطان سليم الثالث في مستهل حكمه في إصلاح الجانب العسكري بإصراره على تطبيق القوانين بالنفقات و أن إصلاح الجيش يكاد يكون إصلاحا جذريا حتى يواجه الجيوش الأوروبية ، فدعا عددا من ذوي المكانة من المثقفين، و آخر من ضباط الجيش ، ومن رجال الإدارة و العلماء و طلب منهم تقديم ما

---

(1) ميمونة حمزة المنصور ، تاريخ الدولة العثمانية ، ط1 ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، 2008 ، ص 108.

*تعريف سليم الثالث

هو ابن السلطان مصطفى الثالث من السلطانة "مهرة شاه" ولد عام 1175ه/1761م ،وجلس سنة 1203ه وبعد جلوسه وجه مزيد عنايته إلى تنظيم و حشد الجيوش،ارتقى العرش في نيسان 1789 على إثر وفاة عمه بتريف دماغي نتيجة حزنه الشديد للوضع السيئ في جبهات القتال ، كان عالما في العلوم الإسلامية وشاعرا و ماهرا في الخط وفي الفنون الجميلة الأخرى،وكان عمره 28 سنة ومدة سلطنته 19 سنة وكسور كان غيورا على مملكته ، فطينا نبيها متيقظا ، فاستبشر الناس بتوليه الحكم

كما أنه كان حليما سليما ذا مروءة شغوفا ميالا للصفح و العفة و كان لا يتكلم شيئا عن رجاله

زوجاته:

من رتبة قادن أفندي: 1- نغمي زار باش قادة أفندي،2- حسنى ماه: باش قادن أفندي ،3-ربي فر ، قادن آفندي الثانية،4- آف تاب: قادن آفندي الثالثة 5- رفعت : قادن آفندي الرابعة ، 6- نور شمس ، قادن آفندي ،7- فوجا ليكار قادن آفندي، 8-دمخوش قادن آفندي،9- طبعي صفا : قادن آفندي الثالثة،10- عين صفاقا قادن آفندي،11- محبوبة قادن آفندى

الجواري من مرتبة اقبال:

-12مريم خانم أفندي،، 13 – مهريبا خانم أفندي ، 14 فاطمة فرعي جيهان خانم أفندي

السلطان سليم الثالث لم يرزق بأي ولد(نقلا عن أندرية آق و كوندز ، سعيد أوزدتوك ، ص 409: حضرة غراتيلو يوسف بيك أساف ، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995 ، ص 112.و إبراهيم بيك حليم ، تاريخ الدولة العثمانية العلية : التحفة الحليمية ، ط1 : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت – لبنان ، 1988، ص 188-194).

(2) محمد ، بيضون ، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية : دراسة حول كتاب منكري النكير على النعمة و الدين و الخلافة و الأمة ، ط1 ، دار الكتاب العصية ، بيروت – لبنان ، 2004، ص 80.

* مجلس المشورة :: هو عبارة مجلس استشاري عام و كان يضم حوالي 200 من كبار رجال الدولة بما فيهم قضاة ورجال الإدارة و العاملون في سلك الكتبة و المعلمون و الضباط و الجنود المتعاقدين ، عن ناهد إبراهيم الدسوقي ص 131.

(3) ناهد إبراهيم الدسوقي ، ص 131

يرونه مناسبا من مشاريع إصلاحية لإنقاذ الدولة ، و قد أعد هؤلاء مجموعة من التقارير المتعلقة بأوضاع و ما يجب عمله لإنقاذها و قد ركزت معظمها على الإصلاح العسكري.[1]

ويبدوا إقدام السلطان على هذه الخطوة كان قد لمعرضي الإصلاح إبراز معارضتهم ، وقد حمل الانكشارية الذين كانت لهم مصالحهم الثابتة و الخاصة لواء هذه المعارضة ، لكن السلطان لم يعبأ بمعارضتهم.[2]

[1] محمد سهيل طقوس، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة (1266-194م) ط1، دار بيروت المحروسة ، لبنان،1995، ص 257.

[2] نفسه، ص257.

المبحث الأول :إصلاح الفرق العسكرية القديمة:

أ. البيادة (المشاة):

أصدر السلطان أوامره إلى جميع قادة فرق الانكشارية بأن يتم التدريب على الوجه الأكمل مع إقامة نظام ثابت لتعليم العسكري يتم فيه تعين ناظر لكل فرقة من بين رجال الديوان السلطاني الذين يتمتعون بنفوذ سياسي كبير حتى يكون لكل فرقة نائب أثناء مناقشات الديوان السلطاني بعرض مطاليها و يدافع عن مصالحها، و تقرر أ يؤدي هؤلاء النظار جميع الأعمال الإدارية و المالية الخاصة بالفرقة حتى يتفرغ الآغا (القائد) للأمور العسكرية من تجنيد و تدريب و قيادة الفرق أوقات السلم و الحرب[1].

وتقرر أن تعرض على النظار جميع الأوامر و القوانين الجديدة الخاصة المرتبات و المكافآت و لا تطبق إلا بعد موافقتهم عليها ، أما الضباط فقد أصبح اختيارهم يتم بواسطة مندوبين يرسلون من الباب العالي بصفة خاصة و دورية ، ومن لا تتوفر فيه صفات الأمانة و الأهلية منهم يحل محله ضابط آخر مدرب على الفنون العسكرية الخاصة بكل فرقة ، ويفضل من دربوا على أيدي الأوروبيين في عهد أسلاف السلطان سليم الثالث ، كما تقرر أيضا أن يتم التدريب في منطقتي "طوب قابي" و "سعد أباد" ، وأن تكون أدوات التعليم و التدريب هي البارود و الرصاص ولا يتم صرفها إلا بقار سلطاني[2] .

أما نظام التقاعد فقد كان مسموحا به للضباط و الجنود لعدة أسباب منها كبر السن أو المرض ، وفي هذه الحالة كان المعاش الممنوح للمتقاعد يعادل نصف مرتبه الذي كان يتقاضاه عند اعتزاله الخدمة. أما إذا كان التقاعد بسبب الإصابة في الحرب فكان المتقاعد يحصل على معاش يعادل كامل مرتبه الأخير الذي كان يتقاضاه قبل إصابته وإذا كان التقاعد بسبب العجز عن أداء الخدمة كان المتقاعد يحل على ضعف المرتب لذي كان يتقاضاه مؤخرا[3].

---

[1] أحمد جودت ، تاريخ دولة العلية ، ج6 ، استانبول ، 1788 م

[2] المرجع نفسه ، ص 291-292.

[3] أحمد جودت ، المرجع السابق ، ص 296.

ب. الطوبجية (المدفعية)

وشملت الاصطلاحات العسكرية أيضا فرق الطوبجية و الخمبرجية (قاذفي القنابل) و اللغمجية (الذين يثبتون الألغام) و الفرق البحرية ن وقد قسمت فرق الطوبجية إلى فرقتين متميزتين هما :حاملوا البنادق وفرق المدافع فأصبح لكل منهما زي خاص وكانت ثكناتهم مريحة و فاخرة و خضعوا لنظام التدريب المستمر تحت قيادة ضباط المدفعية الفرنسيين وبمساعدة بعض الأسرى المسحيين ، وكان ضباط المدفعية هم الجنرال ميتان والملازم لورين ، و بيرس لاروش :و مونتيل وعلى رأسهم ضابط انجليزي يدعي كامبل وقد اعتنق الإسلام و عرف باسم مصطفى انجليز ويعد بحق خليفة يونيفال في هذا المجال وقد أقام في الدولة العثمانية لمدة نصف قرن.

و ألحقت بفرق المدفعية كذالك فرق من الصناع الفنيين و أنشيء كذالك قسم خاص للعاملين لصناعات التعدين [1]

وتقرر الإدارة أيضا تخفيض أعداد فرق الإنكشارية إلى النصف تقريبا لكي يتمكنوا من تلي تدريب أفضل و تتحسن قدراتهم العسكرية تبعا لذلك ، و صدرت الأوامر إلى حكام الولايات بتجنيد الشباب من بين رجال حاشياتهم لسد النقص في الجنود إذ ألزم الأمر ، و بذلك الجهود كذلك لإدخال البنادق الحديثة المتطورة في هذه الفرق و خصص لكل فرق ثمانية من رجال البنادق من المعلمين للتدريب[2].

ومن أجل استرضاء الانكشارية تم تسديد متآخراتهم المالية و أصبحت رواتبهم تدفع بانتظام مع زيادتها و أعيد بناء ثكناتهم و توسيعها و كوفيء الضباط الأكفاء منهم بمنحهم هبات خاصة ، كذلك تم تحديد مدة عمل القادة و الضباط و بالنسبة للجنود الذين لم يتلقوا قدرا كافيا من التدريب و التعليم فقد تقرر منحهم مدة من عام أو عامين لاستكمال التدريب و الوصول إلى المستوى المطلوب وكان هؤلاء في الغالب من أبناء الضباط القدامى الذين اثبتوا كفاءتهم في الحروب ، أما أبناء الضباط المتوفين، فقد كانوا يمرون بعدة مراحل من التدريب للالتحاق بالفرق التي كان يعمل بها آباؤهم ، و إذا كان هناك مجموعة من الأشخاص على درجة واحدة من الأهلية و الكفاءة كانت تجرى لهم اختيارات لاختيار الأكفاء ، ومن هؤلاء كان يتم تكوين فرق الصف ضباط و هذا و قد خصصت خمسة أيام من كل أسبوع للتدريب ، و جعل يومي الثلاثاء و الجمعة

---

[1] ناهد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص 144.

[2] د. أحمد جودت ، المرجع السابق، ص 243.

عادة للراحة و الاستجمام، أما الفرق الكبيرة فكان يتم تدريب أفرادها يومين أو ثلاثة من كل أسبوع ، و فرضت عقوبات قاسية إلى حد العزل لمن يتخلف متن أداء التدريبات.[1]

ج.السبايهية (الخيالة):

كانت قوة الفرسان التي يكونها السباهية أكبر قوات الدولة العثمانية العسكرية وكانوا يقومون بما توكل إليهم من مهام عسكرية ، مقابل الإقطاعات التي منحتها لهم الدولة مقدما ، و بعبارة أخرى كان السلطان يمنح أرضا زراعية لأفراد من الفرسان ، ويستقرون فيها و يشرفون على زراعتها بمساعدة الفلاحين الذين كانوا يتولون زراعتها بصفتهم مستأجرين و كانت هذه الأراضي تسمى اقطاعيات ، وكان يطلق على الفرسان الذين يحص عليهم الجيش العثماني عن طريق الإقطاع العربي.[2]

وبخصوص الإصلاحات التي مست السباهية الإقطاعية فقد تكونت لها محطات تفتيش من أجل تسريع العناصر الخاملة ، و تكونت أيضا وحدات من المتدربين في كل حي لمساعدتهم في أوقات السلم والحرب و لتزويدهم بالعناصر المطلوبة ، أما مالكو الثيمارات فقد سمح لهم بالوصية لأبنائهم من بعد لتملك أقطاعاتهم على أن يكون الأبناء قادرون على القيام بالواجبات العسكرية ، أما إذا كانوا غير قادرين فيلحون بالفرق المدربة و تم إعدادهم ليستغلوا الوظائف الشاغرة عند بلوغ السن المطلوبة[3].

ومن اجل القضاء على النظام القديم الذي كان يقضي بتسريح الجيش العثماني في كل شتاء حتى يستطيع أصحاب الثيمارات مباشرة أراضيهم ، فقد وضع نظام جديدي للتنا وب يقضي بأن يتم إرسال عشرة أفراد من السباهية من نفس الحي لإدارة ممتلكات الآخرين بينما يظل أصحابها الأصليون في مواقعهم الدفاعية و هكذا كان هذا النظام يطبق في المواقع القريبة من الحدود و أخيرا م إلغاء النظام الذي كان ساريا من قبل و الذي كان يترك مسألة منح الإقطاعات لمحسوبي القصر و أصبحت هذه الأراضي تمنح للعناصر المحاربة فقط[4]

---

[1] نفسه ، ص 96.

[2] محمود محمد الحويري، تاريخ الدولة العثمانية في العصور العثمانية ، ، ط1 ، المكتب المصري للتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، 2002، ص 251 -252.

[3] ناهد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص 146-147.

[4] نفسه ، ص 146-147.

المبحث الثاني: النظام الجديد :

طلب سليم الثالث في 1791 من 19 تركيا و أجنبيين أن يقدم كل منهم تقريرا عن أسباب فقدان الإمبراطورية قدرتها السابقة ، واقترح الإصلاحات التي يلزم إجراؤها حاليا لاستعادتها تلك القدرة وتركز 21 تقريرا حول نقطة واحدة: مؤداها أن الدولة العثمانية قد فقدت قدراتها السابقة ، وأن الأمر يحتم إجراء إصلاح (reform) ، وكان أصحاب التقارير يبحثون عن العلاج[1]

و كانا هناك ثلاث جماعات أساسه :

المثاليون : (المحافظون) كانت العثمانية في الماضي دولة عالمية و لم يكن لها منافس ، كانت جميع مؤسساتها في ذلك العهد قوية تماما ، يمكن العودة إلى تلك المؤسسات وأو أمكن إحياؤها لأمكن ، بالطبع ، إعادها إلى قدرتها السابقة

الرومانطيقيون: " سبقتنا أوروبا في بعض المجالات منذ مدة لنأخذ تكنولوجية أوروبا غير الموجودة لدينا ونهضمها دون أن نبدل نظامنا ، ودون استعجال ، ولما كان واقع الأمر أن المسافة بيننا وبين أوروبا قد انفتحت قبل 30 عاما فإنه من الممكن اللحاق بهم بسرعة و عودتنا إلى مركزنا السابق كأكبر دولة"

الراديكاليون القائلون بتبديل النظام: " من الواضح الآن أن أوروبا قد سبقتنا في بعض المجالات ، لنغير نظامنا نحن كذلك ونلحق بهم ونسبقهم ، ولسن أقل منهم قدرة أو ذكاء [2]

قرأ سليم الثالث الواحد و العشرون تقريرا ، تذكر الإصلاحات التي حققها أسلافه الخاقانات و الوزراء ، و التي عزموا على تحقيقها في السابق قبل مدة ليست بالقصيرة و اتخذ قراره دون تردد ؛ سيطبق الشق الثالث ، ستطبق الإصلاحات الأساسية (الراديكالية) سوف يتبدل النظام ؛ووجد له اسم النظام الجديد : [3]

واتخذ القرارات الآتية :

أ-سيتم تنظيم النظام العسكري الموجود من جديد .

---

[1] بلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة، عدنان محمود سلمان ، ج1 ؛ منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، تركيا ، اسطنبول ، 1988، ص 644-645.

[2] نفسه ، ص 648.

[3] بلماز أوزتونا، المرجع السابق ،ص 465.

ب-سيتم تشكيل جيش من الجنود المدربين مشابه لما هو موجود في الدول الأوروبية .

ج-سيتم تنظيم التدريب و تقنية الحرب الجديد[1]

هذا آثر سليم الثالث أن ينشأ فرقة جديدة-أطلق عليها اسم " النظام الجديد"- توصى أن تتلقى تدريبها على النمط الأوروبي الحديث و رغم أن هذه الخطوة ووجهت بمقاومة شديدة ، وبخاصة في البلاط ، إلا أن السلطان لم يكترث بذلك و عقد العزم على تنفيذ خطته ، ولتمويل الخطة الجديدة أنشأت خزانة خاصة تستمد مواردها من الإقطاعيات المصادرة و الضرائب الجديدة التي فرضت على المشروبات الروحية ة التبغ و البن وغير ذلك.

وما إن أنشئت فرقة "النظام الجديد" حتى جرى تدريبها على النمط الأوروبي و فرض عليها ارتداء الملابس الأوروبية[2]

أنشأ في عام 1794 م قوة جديدة من المنشأة تحمل اسم –نظام- أي جديد (النظام الجديد) ، تتلقى تدريبا أوروبيا على أيدي ضباط فرنسيين و انجليز و ألمان و تحوز إمكانيات مالية خاصة بها و يتم تجنيدها من الأناضول أساسيا : و هي تضم في عام 1797 : 9200 جندي و سبعة و عشرين ضابطا :و في عام 1802م يجرى في الأناضول إدخال نظام تجنيد موجه إلى تحسين اختبار و تأهيل هؤلاء العسكريين الجدد[3]

وفي عام 1802 م تضم القوة 22685 جنديا و 1590 ضابطا .

وقد تعاون الأعيان و الموظفون و المسؤولون في الأناضول مع هذا المشروع الذي فشل في البلقان خلافا لذلك بسبب معارضة الوجهاء المحليين وفي عام 1795 م أنشأ سليم الثالث مدرسة للهندسة الحربية موجهة إلى تأهيل ضباط متخصصين ، خاصة في مجال المدفعية[4]

و لم ينحصر ريح النظام الجديد على هذا ففي عام 1793/1792 صدرت سلسلة من التنظيمات و الإصلاحات الجديدة منها :

1) تنظيم الهجرة إلى اسطنبول و زيدت الرقابة على هذا الخصوص.

---

[1] احمد آق كوندوز، الدولة العثمانية المجهولة ، مكتبة تروان ، استانبول ، 2008 ، 473.

[2] احمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 179.

[3] روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، تر :بشير السباعي ، ج2 ، ط1 ، دار الفكر لدراسات و النشر و التوزيع ، القاهرة، 1992، ص 13.

[4] نفسه ، ص 14.

2) أنشأت أنظمة لتشجيع مهنة صناعة السفن .

3) تم تنظيم الملابس الرسمية و قواعد و البروتوكولات الرسمية من جديد[1]

فالنظام الجديد مميزاته لا يتدخل في شؤون الدولة و السياسة ، ولا ينهب الشعب عن طريق تدخله في السياسة ، و يطيع قادته طاعة عمياء و يكون ملما الماما جيدا بالعسكرية الحديثة هذا الجيش سوف لا يشتغل بالصناعات ، ولا يفرض الضرائب و لا يزاول أعمال النهب ، و لا يرفع السلاح في وجه وطنه و ضباطه ، ولا ينهزم عن رؤيته لعدو.

سيكون على النظام و الضبط ، الذي كان عليه الجيش في عهد القانوني لكنه سيكون مجهزا بتكنولوجية العصر ، سيكون غذاؤه جيد لباسه جيد ، راتبه جيد[2]

و لم يكتف السلطان و رجاله بإنشاء "النظام الجديد" في عاصمة السلطنة وحدها ، بل سعى إلى إدخاله في الولايات العربية . فيذكر المؤرخون أن والي بغداد سليمان باشا الكبير أخذ بفكرة السلطان فاستقدم ضابطا انجليزيا من الهند و عهد إليه بتعليم و تنظيم الجيش الجديد ، كما يذكرون أن والي مصر خسروباشا أخذ أيضا بفكرة السلطان و شرع في إنشاء ثكنته الخاصة بجيش" النظام الجديد" و أخذ كذلك بهذه الفكرة أحمد باشا الجزار والي عكا[3]

وبمقتضى الفرمان السلطاني الذي صدر بالموافقة الجماعية على إنشاء فرق النظام الجديد و الإكثار منها مستقبلا بدئ في ترتيب الفرق و تزايد عددها حتى بلغ ألف و ستمائة و اثنين من الضباط و الجنود ، و عين لهذه الفرقة بيك باش *"أي رئيس الألف ، و رئيس الجناح الأيمن ورئيس الجناح الأيسر ، وعلى رأس كل جناح واحد من الملازمين . كما عين لكل جماعة من الجماعات وكيل " بوز باشي[1]*" أي رئيس المائة وعدد

(1) أحمد آق كوندوز ،المرجع السابق ، ص 373.

(2) يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص 646.

(3) إسماعيل أحمد ياغي ، الدولة العثمانية ،في تاريخ الإسلامي الحديث ، ط1، مكتبة العبيكات ، 1416 ه ، ص 147.

* بيك باشا: تعني ألفا بالتركية ، وباشي تعني رئيس.

[1]* كلمة بوز تعني مائة ألف بالتركية.

من الضباط و عين وكيل "كاتخادا" معسكر " ليفيد شفتلك" رئيسا للمعسكر برتبة رفيعة و هي والي آغا قبوجي . و تسلم الجنود البنادق ذات السونكي وبدأ في تعليمهم[1]

وقد نصت لائحة " النظام الجديد " على ما يلي:

"انه بمقتضى النظام الجديد الذي سجل بشرف الخط السلطاني و الذي لا يشكل خروجا على القوانين الموروثة للدولة العثمانية ، وإن هذه الفرق القديمة الملحقة بالحدائق الخاصة و كانت تكون فرق حرس خاص بالبستان (البوستانجية) قد تم زيادة أعدادها إلى ما لا يقل عن إثني عشر ألف رجل وتبين أن هذا العمل تقتضيه طبيعة المصلحة.*1

وقد تم فصل ألف و ستمائة و اثنين كجنود للبستان و الضباط وغيرهم ممن يقتضي وجودهم في الأماكن المناسبة في الأناضول الروميللي و قد قسم نصف هذا العدد (أي ثمانمائة) و علم أفرادها حسب الحاجة و تحقق إتمام تنظيم نفقاتهم ، وهم الذين خصصوا في بادئ الأمر كجنود للمزرعة (جنود لفنشفتلك) وقد تم ترتيب وتخصيص معلمين من جند المزرعة وأرسلوا إلى الولايات وحسنت أحوالهم ، وترتب على ذلك تسجيلهم و اعتبارهم أورطة قسمت إلى اثني عشر مجموعة من الجنود و الضباط ومن قائد الفرقة " البيك باشي" و الكتاخدا و آغا اليمين و آغا اليسار".*2

و الملازمين و طوبجي باشا و عرباجي باشا وجيه جي باشا *3و الجاوشية ، وعين لكل بلوك سقاتين و ألقابهم مساوية للجنود و عين ستة أفراد قرة قزل ملازمين للجنود و كذا إمام يؤم المذكورين في الأوقات الخمسة و يقوم بكافة المسائل الدينية و رتب ضابط البلوك راتبا من محاصيل ثيمارات الاقطاعات أم الجنود فقد أعطيت لهم مرتباتهم نقدا لقلة الخبز[2]

---

[1] ناهد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق ، ص 151-152.

*1 رأى السلطان و الوزراء أن يبدؤا بفرق البوستانجية حتى يظهروا للانكشارية أنهم يزيدون من أعدادها فقط و بذلك لا يثيروا غضبهم و تمردهم.

*2 كان كل من آغا اليمين و آغا اليسار مسؤولا عن 800 جندي كل على حدا

*3 جيه جي باشا : هو رئيس صانعي الأسلحة و كلمة "جيه" تعني درع و كانت مهام فرق صانعي الأسلحة هي إنتاج الأسلحة و الذخائر للجند للمشاة و إصلاحها و حراسة و سائل نقل الجيش و المخازن أثناء الحرب.

[2] ناهد ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق ، ص 152-153.

وبالإضافة إلى ذلك زودت كل فرقة بثمانية مدافع للجنود و مدفع للقائد وخمسة مدافع إلى عربات للجنود أيضا ، ومدافع أخرى صغيرة للضباط وقسمت كل فرقة إلى فصائل تضم كل فصيلة تسعة جنود وقائدهم الأونباشي* ، كذلك تم تزويد الجنود بزي خاص مرة كل عام وزودوا أيضا بالعنصر البشري من أقوى الرجال الذين أظهروا شجاعة و مقدرة أثناء الحروب و في حالة تساوي المقدرة بين مجموعة أشخاص كانت الأفضلية للسن و الأقدمية وقد فرض على الجنود البقاء في ثكناتهم ليلا نهارا والتخلي عن وظائفهم الأخرى و مساكنهم السابقة والقيام بعمليات التدريب المستمرة بأستثناء من يسمح له بزيارة الأهل ، وهذا كان يتم مرة كل ستة أشهر و بالتناوب ، وكانت تفرض عقوبات رادعة على أولائك الذين يعودون متأخرين من الموعد المحدد[1]

وفرض على الجنود قضاء فترة 3 أعوام في الفرق على الأقل حتى تستفيد الدولة من التدريبات المقدمة لهم ، وبعد هذه الفترة يستطيع من يرغب منهم في ترك الخدمة الخروج من الفرق على الأقل حتى تستفيد من التدريبات المقدمة لهم ، و بعد هذه الفترة يستطيع من يرغب منهم في ترك الخدمة الخرج من الفرق و لكن بعد أن يرد إلى الدولة جميع المرتبات التي حصل عليها منذ التحاقه بالفرقة أما أولئك الذين كانوا يتركون الفرق بسبب المرض أو كبر السن فكانوا يمحون معاشات تعادل نصف مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها وقت التقاعد ؛ أما إذا كان التقاعد بسبب الإصابة في الحرب فكانوا يمنحون معاشات تعادل مرتباتهم كاملة وأحيانا أكثر من المرتب في حالات خاصة.[2]

وقد تزايدت أعداد الفرق زيادة واضحة ، فبينما بلغت في بدء التأسيس 468 جنديا و 20 ضابطا في لفند شقتلك أصبحت 2536 جنديا و 27 ضابطا في عام 1797 ، وقد ازدادت أيضا عمليات التجنيد بين الشباب العاطل في العاصمة وبين الفرق الخاصة بأعيان الأناضول، وفي بعض الأحيان كان الأعيان يزودون الجيش الجديد بالجنود لفترة محدودة تتراوح بين عامين أو ثلاثة وذلك حتى يتمكن هؤلاء من الحصول على تدريب و السلاح من الحكومة المركزية ثم يعودون إلى مواطنهم من أجل تدعيم القوات المركزية.

- وفي نهاية عام 1796م اكتملت منشآت الجيش الجديد وكانت تضم ثلاثة ثكنات و مصنعا للبنادق و مسجدين و مدرسة عسكرية.أما الزي الخاص بهم فقد كان مميزا في كل شيء عن ملابس الفرق القديمة وكان

* أون : تعني بالتركية عشرة باشي لقائد.

(1) ناهد ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق ، ص 153.

(2) نفسه ، ص 154.

عبارة عن سراويل زرق و سترات حمر و أغطية رأس من الجوخ الأحمر مثل التي كانت تضعها البوستانجية ، ووضع الضباط أزرار محاكة فوق جيوب السترات أما الأسلحة فكانت نفس الأسلحة الفرنسية وهي عبارة عن سيف مقوس وحربة لكل جندي وقد حققت التدريبات تقدما ملحوظا تحت قيادة راتشوب و لوزين وميناف ، وكان السلطان و كبار رجال الدولة يحضرون هذه التدريبات من وقت لآخر.

وقد صدرت اللائحة الخاصة بالمدفعية في عام 1792 ونصت على ما يلي:[1]

أولا: تعليم أفراد المدفعية فن هندسة وصناعة ضرب النار على أيدي معلمين مهرة ، مع زيادة أعدادهم بنسبة كبيرة على أن يتم عزل من تصدر منه حركات مخالفة لأوامر الرؤساء.

ثانيا: يتم اختيار أحد رجال الدولة العثمانية ممن يتمتعون بالاستقامة و التدريب و الخبرة للقيام بأوامر الضبط والربط للجنود و إصدار التعليمات الخاصة بتعيين الآغوات.

ثالثا: تنشأ ثكنات خاصة بفرق المدفعية و يتعرضون للاختبار بصفة دورية ، ومن لا يظهر الاستعداد و المهارة منهم يحرم من راتبه ، ويفرض عليهم الأنشغال بالدرس و التحصيل طوال الوقت في ثكناتهم ، و حرم عليهم الأشغال بأية وسيلة أخرى لكسب العيش.

رابعا: زادت مرتبات رجال المدفعية عما كانت عليه في النظام القديم، فطبقا للنظام السابق كان لرئيس المدفعية زعامت (إقطاع) يغل سنويا سبعة آلاف قرش بالإضافة إلى ألفين وخمسمائة قرش بدل تعيينات ، أما كاتاخذا (النائب) فكان إقطاعه يصل أربعة آلاف و خمسمائة قرش ، وإقطاع الشاويش ألفين قرش، واقطاع المعلم ألف و خمسمائة قرش . أما اقطاع المساعدين فكان على النحو التالي المساعد الأول أربعة و عشرون آقجة . و الثاني ستة و عشرون. و الثالث ثمانية و عشرون ، والرابع ثلاثون ، والخامس اثنين و ثلاثون ، وتاسعهم أربعون أقجة . أما الملازمون فكان اقطاع كل منهم يغل عشرين أقجة ، أما الجنود فكانوا يتقاضون أجورا يومية اعتبارا من عام 1792م و طبقا للائحة المدفعية الجديدة فقد قيدت الزعامات في دفاتر الدولة و أصبح على الأفراد الملازمين أن يتقاضوا كل يوم نصف المقرر لهم من المواد التموينية بالإضافة إلى خمس بارات و طاقم ملابس كل سنة [2]

---

[1] أحمد جودت ، المرجع السابق ، ص 297.

[2] أحمدت جودت ،المرجع السابق ، ص 297.

وبخصوص فرق اللغمجية* فإنه و طبقا للقانون الجديد الذي وضع لهم فقد نصب عليهم ناظر و تقرر أن تكون مدة تدريبهم سبعة أعوام و يمنحون مهلة لمدة عامين للتحصيل وإبداء المهارات اللازمة ومن لا تثبت كفائته يحرم من راتبه مؤقتا ثم يحرم منه نهائيا ، وقد قسم أفراد اللغمجية إلى نوعين الأول : يتعلم أفراده فن ربط الألغام ، والثاني يتعلم أفراده الفنون الهندسية و الصنائع المعمارية مثل إقامة المتاريس و الكباري و الطوابي و القلاع ، كما تقرر أن تقام لفرق اللغمجية ثكنات تسع الواحدة منها مائة و خمسة و عشرين فردا. وصار مرتب رئيس الأفراد خمسة ألاف قرش سنويا ومائتين و خمسين قرش كبدل تعيينات ، وتقرر أيضا أن تقام لفرق اللغمجية مؤسسة هندسية بجوار ثكناتهم مثل تلك القائمة بالترسانة السلطانية هذا و قد طبقت القواعد الخاصة بفرق اللغمجية *على فرق الخمبرجية(*).

غير أن سليم الثالث لم يلبث أن صادف متاعب وعقبات كثيرة في بلاده، إذ انضم العمال ورجال الدين الأتراك إلى جماعة الإنكشارية في معارضة النظام الجديد وكان العلماء الأتراك يرون أن كل ما يرد من النصارى مضاد للإسلام، وكانوا يرددون الحديث الشريف.كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، كما أنهم أخذوا ويقولون : إن مبادئ الإسلام أن من تشبه بقوم فهو منهم.(1)

وأثرت هذه الأقوال وغيرها على عقول الناس، واسفح المجال للدسائس ومؤامرات الوصوليين من رجال الدولة، وانتهى الأمر بأن ثار الإنكشارية عام 1806م وحاصروا قصر السلطان وأرغموه على إلغاء "النظام الجديد" وإعدام مؤيديه من رجال الدولة، وأرغموا الفرق الجديدة على الانسحاب إلى آسيا الصغرى(2).

* لغمجية كلمة تركية " لغم " وتعني نفق تحت الأرض و تكونت هذه الفرق في عهد سليمان العظيم ، وكان أفرادها يمنحون اقطاعات عسكرية بدلا من الحصول على مرتبات من الخزينة السلطانية.

(*) الخمبرجية كلمة فارسية معناها مدفع صغير و نشأت هذه الفرقة في عهد سليمان العظيم.

(1) ساطع الحصري ، المرجع السابق ، ص 203.

(2) السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ، القاهرة ، ص1970، ص 17

المبحث الثالث: الإصلاحات البحرية (الأسطول البحري):

بدأت الإمارات العثمانية كإمارة برية في ظل الدولة السلجوقية عندما أقطع علاء الدين السلجوقي ارطغل وقره أرضا تقع بين الروم البزنطيين وإمارة قونية السلجوقية ثم توفي ارطغل 1288م، فخلفه ابنه عثمان الأول 1326م الذي وضع إمارته، ومنحه علاء الدين لقب"بيك" ثم اتخذ مدينة (بني شهر)[1] عاصمة له سنة 1301م، ثم نقل ورخان العاصمة إلى بورسا(بورصة)[2]

بعدما فتحها سنة 1317م، واعتنق حاكمها "افرينوس" الدين الإسلامي وصار قائدا عثمانيا ومنح لقب بيك، وبهذا أصبحت العاصمة العثمانية عاصمة بحرية لأنها تقع على الساحل الجنوبي الشرقي لبحر مرمرة وامتدت سواحل السلطة العثمانية سنة 1326م من بحر مرمرة إلى سواحل البحر الأسود، ثم تسلم الملك السلطان أو رخان الأول، فشكل الجيش الانكشاري "يني جارة" الجيش الجديد الذي لعب دور أفعالا في الفتوحات الإسلامية[3]

لكن البحرية العثمانية أصيبت بالانحطاط خلال القرن 18 و تضح هذا من مذكرات المراقب الفرنسي جوميلان jumelin إذ كتب يقول " كان بالسفن العثمانية الراسية في البحر الأسود حوالي ستمائة رجل ثمانية فقط منهم هم الذين يستحقون أن يحملوا اسم بحارة أما الآخرون فربما لم تقع أعينهم على البحر قط ، و إذ كان العثمانيون قد تغلبوا على الإغريق في الأزمنة السالفة فذلك يرجع إلى ضعف الإغريق[4]

و بالفعل كانت البحرية العثمانية في حالة يرثى لها إذ كان غالبة بحارة السفن على درجة كبيرة من الجهل وغير مدربين و ظلت السفن على حالها من القدم و التأخر و في عهد السلطان سليم تولى إصلاح السفن العثماني كوجك باشا القائد الأعلى للبحرية ، فأدخل في خدمته كتيبة المشاة المنتظمة التي كان الجنرال أوبيردوباييه قد أنشأها في الدولة العثمانية ثم سرحت بعد وفاته في عام 1796.

---

[1] محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق ، ص 118.

[2] سامي عزيز شوقي ، مرآب تاريخ عثماني ، دار الطبع ، استانبول ، 1293ه ، ص 9.

[3] محمود السيد الغيم ، أضواء على البحرية الإسلامية العثمانية ، منشورات إتحاد المؤرخين العرب ، القاهرة ، 1998، ص 384.

[4] ناهد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق ، ص171.

و قد داوم حسين كوجك على تدريب أعضاء الكتيبة وفق الأسس الأوروبية الحديثة من مكان فسيح أمام قصره و أصبحت هذه الفرقة مخصصة للبحرية العثمانية ، و لم يزد أعداد أفرادها عن ستمائة جندي أثناء النزاع العثماني – الفرنسي عام 1798[1]

ولقد صدرت اللائحة الخاصة بنظام ترقي الضباط البحرين تحت إشراف كوجك حسين باشا و كانت تعتمد على الكفاءة الأهلية حيث نصت على أن أصلح الرجال يمكنه الوصول إلى القمة وبذلك قضت هذه اللائحة على المحسوبية و الرشوة و المحاباة[2]

ولكن هناك اختلاف حول وضع البحرية العثمانية آنذاك حيث يقال " لم يكن الأسطول البحري العثماني يحتاج إلى إصلاحات كبيرة لكن السلطان أمر بإنشاء أحدث السفن الحربية.

ومن ناحية أخرى ،قام كوجك حسين بتنظيم أمور الترسانة البحرية وتدريب الغاليونجية (البحارة) و إصلاح شؤونهم وأقام العديد من المنشآت البحرية الحديث و مكتبا خاصا عرف ب "مكتب البحرية " لتعليم الجنود الفنون و العلوم الحديثة بالإضافة إلى الدروس العلمية المدعمة بالخرائط و الرسوم كما أقام مكتبة ضخمة ضمت العديد من الكتب المترجمة في المجال البحري وأنشأت مطبعة خاصة لطبع نفائس الكتب ، و برع في مجال الترجمة إسحاق أفندي و لاسيما في مجال الرياضيات [3]

فأصلح الثغور وبني القلاع الحصينة لحمايتها وبني المراكب الحربية على نمط المراكب الانجليزية و الفرنسية و استعان بعدد كبير من الصناع و المهرة[4]

- كما أدخلت على الأسطول إصلاحات شبيهة بتلك التي أدخلت على القوات البرية حيث تم بناء عدد كبير من السفن الحديثة وفق آخر طراز في المعمار البحري و طورت دراسات المدرسة البحرية ،ونظمت العناية الطبية في كل سفينة[5]

---

(1) عبد الرحمن شرف ، تاريخ الدولة العثمانية ، اسانبول للطبع، ج2 ، استانبول ، 1314ه، ص 254.

(2) prof standford, show history of othman empire and modern turkey ,p 262.

(3) عبد الرحمن شرف ، مرجع سبق ذكره ، 255.

(4) محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 257.

(5) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، 180.

واستقدم كوجك حسين بعض المهندسين البحارين من فرنسا و على رأسهم جاك لوبران و مساعداه جان بونو و توسان الصغير ؛و ظل هؤلاء في خدمة العثمانيين من جويلية عام 1793حتى عام1804 حيث دربوا مجموعة لا بأس لها من العثمانيين في مجال الهندسة البحرية مكنتهم من استكمال العمل بعد رحيلهم [1]

وقد تمكن لوبران و مساعداه من صنع سفن حربية مزودة بطاقم بحري كامل و عدد من البوارج ضمت كل منها طاقم مكون من 369 شخصا و كان لوبران قد أقام هذه السفن بناء على طلب السلطان سليم الثالث الذي كان يعتزم إقامة سفينة على غرار سفن الملك لويس السادس عشر ، ومن انجازات حسين كوجك أيضا إرسال المفتشين بصفة دورية لمنع قادة السفن من استخدام الأموال و الأطعمة المخصصة للسفن لصالحهم الخاص، وتحملت نظارة البحرية مسؤولية تقديم الواجبات الغذائية إلى البحارة و بالإضافة إلى ذلك تم تزويد السفن الحربية بالمدافع الكبيرة من الطراز الحديثة لتعليم الجنود حيث استخدمت فيها كرات من الرخام يتراوح وزن الواحدة بين مائة و مائتين كيلوغرام،كذلك بذلت الجهود من اجل إصلاح السفن القديمة وتم إلغاء كابينة الضباط التي كانت موجودة في مؤخرة السفن طبقا للنظام القديم ، لأنها كانت تشكل عقبة في هيكل السفينة . وقد بلغ مجموع ما تم بنائه من سفن حربية حديثة خمس و أربعين سفينة ضمت ثلاثة أنواع من السفن هي:[2]

1_ سفن كبيرة الحجم بلغ طول الواحدة منها 47مترا وعليها ثلاثة مدافع .

2_ السليمية وهي سفن اصغر حجما و عليها 22 مدفعا صغيرا و تحمل 900 رجل و أنزلت إلى البحر عام 1797.

3_ الطاووس البحري و هو نوع من السفن يحمل نفس المواصفات السابقة و انزل إلى البحر عام 1798 و بذلك بلغ مجموع البحارة على السفن العثمانية 400.000 بحارا بلغ عدد المدافع 2156 مدفعا[3]

وحاول كوجك حسين القضاء على بعض النقائص الجوهرية التي تميز به نظام البحرية العثمانية القديم و خاصة مجال بناء السفن و أنواع الأخشاب المستخدمة فيها و درجة صلابتها ، فقد كانت الأخشاب المستخدمة هي السنديان و الدردار و الشربين و هذه كان يتم تخزينها لفترات طويلة حتى تكون صالحة للاستعمال ، ولكن قادة الأسطول طول القدامى أساءوا الاعتمادات المالية المخصصة للنفقات البحرية و

[1] ناهد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق ، ص172.

[2] نفسه ، ص172

[3] نفسه، ص 173.

استخدموا أخشاب لم يمض عليه الوقت الكافي كما تم توسيع مدرسة الهندسة البحرية التي أنشأها أصلا البارون دي توت في خاصكوا ثم أحياها القبطان باشا غازي حسن مع تطوير الأساليب التعليمية المستخدمة فيها بشكل يتماشى مع أحدث النظم الأوروبية ، وقد قام بتدريس علوم الجبر و الرياضيات فيها معلمون مهرة مدربون مثل الرياضي جلنبيفي إسماعيل أفندي ، ومساعده كساب باشي زادا ابراهيم أفندي، وعاونهم ثلاثة من ضباط البحرية الفرنسية قاموا بإلقاء عدة دروس في البحرية و ترجمت هذه الدروس إلى اللغة التركية ، و زودت هذه المدرسة أيضا بمبنى آخر جيد بناء على توصيات لويران في عام 1795.[1]

بالإضافة إلى ذلك بذلت الجهود من أجل تحسين الطب البحري حيث تم تأسيس مدرسة طبية في عام 1806 في مبنى الترسانة و عين لها حكيم باشي و جراح لمباشرة تعليم الأطباء و الجراحين وتعيينهم للخدمة في الأسطول بعد أن كان يتم تأجير الأطباء الذين لا خبرة لهم لمصاحبة السفن وقت إقلاعها .[2]

---

[1] ناهد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق ، ص175-176.

[2] نفسه : ص 177.

الفصل الثالث:
الإصلاحات الإدارية
و الاقتصادية و الدبلوماسية
و الاجتماعية ومدى نجاح هذه الإصلاحات

الفصل الثالث : الإصلاحات الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية ومدى نجاح هذه الإصلاحات

المبحث الأول :الإصلاحات الإدارية:

كانت الشريعة الإسلامية هي شريعة البلاد و القانون المدني الذي طبق بها تحت اسم المجلة وقد علمت الدولة العثمانية على تطوير القوانين والنظم الإدارية لذلك سنت قوانين حتى تستطيع أن تنظم شؤون الإدارة المحلية .[1]

أدرك السلطان سليم الثالث خطورة فقد الديوان الهمايوني* لأهمية وفعاليته ، لأنه كان مؤمنا بإخلاص بأن الدولة لا تعود للسلطان وللصدر الأعظم و لشيخ الإسلام وللوزراء – أو ما كان يطلق عليه اسم " صدور كرام " – فقط وأن الشعب يجب أن يشارك –برأيه في الأقل – في إدارة الدولة ، لذا نراه يطلب تشكيل " مجلس المشورة أي مجلس لشورى تحت رئاسته يضم أركان السلطنة و رجال الدولة المقدمين[2]

تمتع العرب و المسلمون بجميع الحقوق ، فالمسلم تمتع بحقوقه الشرعية و فرضت عليه واجبات مساوية و العربي المسيحي طبق عليه وضع أي مسيحي آخر من رعايا السلطان و عاش الظرفان في ظل قوانين شرعية مستمدة من الشرع.[3]

ولقد أوضحت وثائق الكنيسة القبطية مدى التزام السلاطين العثمانيين في أواخر القرن الثامن عشر بمبادئ الشريعة الإسلامية و الدفاع عن حقوق المظلومين و دفع التعديات فعندما كانت تبلغهم أخبار و اضطهاد كانوا يسارعون بإصدار الفرامانات إلى الحكام بوقف تلك التعديات و المظلم على الفور لأنها مخالفة الشريعة الشريفة فلقد حدث عندما وقعت بعض التعديات و المظلم على الأقباط المستوطنين بالقدس من قبل السلطات الحاكمة إسراع بعض كبار رجال الطائفة برفع شكاياتهم إلى السلطان العثماني سليم الثالث الذي اصدر فرمانا في الربيع الأول 1208ه /06 نوفمبر 1793 بوقف تلك التعديات.[4]

---

[1] عدنان العطا، الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط ، ط1 ، دار وحي القلم : دمشق ، 2006، ص184

* هامايون : لفظ فارسي معناه سعيد أو ميمون ، اتخذ اباطرة المغول ألقابهم في عصر الويلات المغولية وعنهم أخذ الأتراك العثمانيون فأطلقوه على السراي حيث كان يقيم السلطان و الصدر الأعظم (نقلا عن " عبد اللطيف بوجلفة ، الدولة العثمانية دار المعرفة ، ص 139.

[2] أحمد آق كوندز ، سعيد اوزتوك ، المرجع السابق ص 401.

[3] شحادة الناظور ، علي عاشة ، تاريخ العرب الحديث ، ط1 ، دار الأمل للنشر و التوزيع ، 1992، ص 52.

[4] موسى موسى نصر ، صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ص 51.

وإذا ما نظرنا إلى ما قام به السلطان لإصدار فرمانات لحماية هذه الطائفة هنا يتوضح لنا مدى حسن إدارته آنذاك.

كما جرى في مجال الإصلاحات الإدارية بين الشؤون العسكرية و الشؤون الإدارية.[1]

ومن التقارير المهمة التي أرسلت للسلطان سليم حينذاك التقرير الذي كتبه سفير الإمبراطورية في برلين و هو عظمى أفندي ، ووصف فيه مشاهداته لأوجه التقدم هناك خلال عامين من إقامته (1790-1792) و يلاحظ برناردلويس أن لهجة الكاتب عند حديثه عن الأوروبيين فقد اختلفت نوعا ما عن ما هو معهود حينذاك فهو لا يجعل ن الأوروبيين مشركين ، كما جرت العادة ، بل يعتبرهم منافسين خطرتين ليس إلا ، لقد انجذب السفير كثيرا نحو طريقة تنظيم الحكومة البروسية و مدى جدارة جهازها و كفاءة موظفيها، وكتب يقترح على السلطان القيام بمجموعة من الإصلاحات الإدارية منها القضاء على الرشوة و الفساد الإداري و عدم توظيف غير المكفوئين في الجهاز الدولي ووضع الرجل المناسب في المكن المناسب ، وإلغاء المحسوبية و تعليم الطبقات الفقيرة.[2]

ولذلك كانت أولى محاولات السلطان سليم الثالث لمواجهة الفساد هي بذل الجهد لتقييد سلطة الوزراء و كبار رجال الدولة و تخفيض أعدادهم إلى الحد الذي يستغل فيه هذا المنصب بالفعل و يستطيع أن يؤدي عمله بالفعل ويستطيع أن يؤدي عمله بإخلاص ن وكان الهدف منت هذا الإجراء هو إغلاق الباب في وجه أصحاب الدسائس السياسية التي انتشرت بشكل واضح في هذه الفترة ، وكان العداء المتبادل و النزاع الدائم بين كبار رجال الدولة وبين ذوي الخطوة لدى السلطان مصدر إزعاج كبير له [3]

وقد حاول السلطان سليم السيطرة على المخصصات المالية للوزراء العثمانيين الذين كانوا عادة يشغلون مناصب حكام الولايات التابعة لهم وكثيرا ما كانوا يرسلون للخزينة السلطانية مبالغ صغيرة من هذه الضرائب ويحتفظون بالبقية لأنفسهم

---

(1) روبيرمارثان، المرجع السابق ، ص 14

(2) قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط1 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت-لبنان- 1994، ص 48.

(3) ناهد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص182.

ومن أهم المحاولات الإصلاحية في هذا المجال هو وضع حد لنظام الهبآت، أو المصروفات التي كان موظفو الدولة يدفعونها في مقابل تعيينهم،وكانت أولى هذه الهبات ما عرف ب"هبات التعيين"وهي المبالغ التي كان يدفعها غالبية الموظفين الرسميين إلى السلطان وأفراد أسرته كل عام في بداية شهر رمضان من اجل الحصول على المناصب الإدارية ،وهناك "العيدية" التي كان يدفعها الموظفون الثانويين إلى النظار أو رؤساء الأقسام في الإدارات المالية و في مكاتب الصدر الأعظم ، ولاشك أن هذه المبالغ كانت تشكل عبئا ماليا ثقيلا على موظفي الدولة عجزت مداخليهم المحدودة عن الوفاء بها مما كان يضطرهم إلى الالتجاء إلى الرشوة لتعويض المبالغ التي دفعوها

وقد أصدر السلطان أمرا في عام 1795 م بإلغاء بعض هذه الهبات و تخفيض قيمة البعض الآخر بما يتلاءم مع الإيراد السنوي لكل وظيفة و أصحت بالتالي قاصرة على الموظفين القادرين على الوفاء بها فقط.[1]

كذلك قام السلطان بتنظيم القسم الكتابي التابع الصدر الأعظم وجعله قسما إداريا موسما وأطلق عليه "باب الوظائف "bab-i-assqfi"وأصبح بشكل الإدارة المركزية الرئيسية للحكومة العثمانية ،وحصل الكخيا وهو نائب الصدر الأعظم على سلطة متفوقة في هذا القسم وساعده في ذلك رئيس الكتاب ،كما انتقلت أربعة أقسام من المجلس السلطاني ،الذي فقد أهميته في القرن الثامن عشر إلى هيئة الصدر الأعظم وهي:[2]

أولا :"مكتب الأميدجي*" وكان تحت إدارة شخص بالأميدجي ويختص بالمراسلات الخاصة بالصدر الأعظم وبالمراسلات الخاصة بالدول الأجنبية والاتفاقيات وشؤون الرعايا والاتصالات عن المجلس السلطاني والسلطان

ثانيا :"ديوان القلم" ويعرف ب"بكلكجي"*2 وكانت مهمته بتسجيل القرارات التي يتخذها المجلس السلطاني والفرمانات والمنشورات التي يصدرها المجلس

---

[1] ناهد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق

[2] نفسه ، ص 184.

* كان الأميدجي في الأصل مساعدا لرئيس الكتاب ، وكان يوقع الإيصالات بالرسوم التي كان يدفعها أصحاب الاقطاعات العسكرية التي كانوا قد حصلوا وشيكا على إقطاعاتهم و إسم كل منهم " آمد" وهي كلمة فارسية و معناها بالتركية" آتي"

*2 بكلك : تحريف لكلمة بيك بمعنى وثيقة وكانت سكرتارية الصدر الأعظم توظف في القرن 18 نحو 160 كاتبا و كان يشرف عليهم 6 من الموظفين التابعين للبكلكجي.

ثالثا: رئيس الهمابون ويختص بتسجيل ضرائب الأراضي التي يدفعها جميع الموظفين فيما عدا الوزراء أو من يمتلكون أقطاعات خاصة[1].

القضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة لقلة الرواتب ،ومنع شراء الوظائف كما طلب السلطان بتحديد رواتب الموظفين ودعي إلى إلغاء نظام الالتزام ،وتحسين طرق جباية الضرائب وتوزيعها بصورة عادلة على السكان .[2]

رابعا:"نشان قلمي" وهو القسم الذي كان يختص بتسجيل ملكية الإقطاعات أو نقلها وكان الموظف المختص به يعرف ب"النشانجي"* وكانت له أهمية كبيرة جدا في تلك الفترة وبناءا على ذلك كان يتبع المجلس السلطاني مكتبان فقط هما:قلم التشريفات وهو الخاص بالبروتوكول والمراسم المختلفة والمكافآت التي يمنحها السلطان وقلم الواقعة توفيس وهو الخاص بكتابة حوليات عن شؤون الدولة الرسمية. [3]

كما اتخذ السلطان إجراءات خاصة بتعديل نظام الخدمة ومنح المكافآت في السلك الكتابي للكتبة وقد وضعت هذه الاقتطاعات تحت إشراف وكلاء كانوا يعينون بواسطة الصدر الأعظم حتى يتفرغ الكتبة لإعمالهم ، و لم يسمح للكتبة بقبول الرشوة التي كانت غالبا ما تقدم للقيام بتحريف بعض الوثائق وتغيير المعلومات الواردة بها، وسمح السلطان كذلك للكتبة بان يوصلوا بمناصبهم لأبنائهم من بعدهم إذا كانوا صالحين لهذا العمل ،أما إذا كان الوريث غير صالح فيشغل الوظيفة بالكتبة تحت التمرين ،ونتيجة لهذه الإجراءات تناقص عدد الكتبة وبالإضافة إلى ذلك ،اتخذ السلطان سليم إجراءا جديدا للحد من سلطة الصدر الأعظم وذلك بالتزامه بمشاورة الديوان السلطاني في جميع المسائل الهامة وتستدل على ذلك في قول انسلي سفير بريطانيا في استانبول.[4]

بأن سلطات الصدر الأعظم تناقصت عن ما كانت عليه قبل عشرين عاما ومن الإجراءات التي اتخذها السلطان سلس لتخفيف العبء على رعاياه تلك الخاصة بتحديد المبالغ التي كان موظفو الدولة المتنقلين بين الولايات لأداء الأعمال المختلفة يفرضونها على سكان القرى الواقعة في طريقهم للإقامة و الغداء و خاصة بعد

---

(1) ناهد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص184-185 .

(2) محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب ، المرجع السابق ص 118.

* نشانجي : كلمة فارسية من نشان بمعنى شارة وكان للنشانجي بعض السلطة على رئيس الكتاب و على الدفتر خانة التي كانت تحفظ فيها كل الوثائق المتصلة بالإقطاعات.

(3) محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب ، المرجع السابق ص ، 185-186.

(4) نفسه ، ص 188-189.

أن تمادى هؤلاء في فرض بالغ باهظة على السكان البائسين ، وتقرر كذلك تخفيض أعداد هؤلاء الموظفين ن قبيل التخفيف عن سكان المناطق التي كانوا يمرون بها بخا ، وفي عام 1796 أصدر السلطان منشورا يقضي أن يؤدي هؤلاء الموظفون الأعمال الرسمية الموكولة إليهم في مواقع قريبة من أماكن أعمالهم الأصلية حتى لا يضطروا للسفر إلى مسافات بعيدة[1]

ورغم هذه الجهود التي بذلها السلطان سليم لإصلاح أمور الولايات العثمانية في أسيا و أوروبا و إفريقيا ، فقد طلت مشكلة استقلال الولاة و ثوراتهم عن المشاكل العسرة ، و في الأناضول أيد بعض الأحيان في وسط و غرب البلاد النظام العسكري الجديد مثل : شعبان أوغلو سليمان بك وقرة عثمان أوغلو و استخدموا جنوده لتطوير قواتهم الخاصة وللحفاظ على الأمن في ولاياتهم . ولكن البعض الآخر و خاصة في شرق الأناضول مثل : طيار باشا فإنهم خضعوا لإغراء الأموال و الأسلحة الروسية و أعلنوا معارضتهم للنظام الجديد[2]

ورفضوا تجنيد الشباب في ولاياتهم لتزويد السلطان بما يحتاجه من جنود، وأقاموا فرقا مستقله في المنطقة الواقعة بين طرابلون و بورصة و أعلنوا استقلالهم عن السيادة العثمانية

وقد استخدم السلطان سليم بعض حكام الولايات لمحاربة البعض الأخر مثلما حدث في ثورة عجم اغلوا (agem-ogulu) احد الولاة الإقطاعيين لإحدى مناطق الأناضول الداخلية وكان عجم قد تحصن في إحدى المناطق الجبلية مع عدد كبير من خيرة جنده ، فاصدر السلطان أوامره إلى قرة عثمان اوغلو لمحاربة عجم ، وبالفعل استطاع قره عثمان تحقيق النصر وأرسل رؤوس الثوار إلى استانبول ،كذلك شبت ثورة أخرى في المناطق المجاورة لأدرنة،واستطاع مبعوث السلطان علي باشا إخضاعها وانعم عليه السلطان في مقابل ذلك بالحكومة كوتاهية وفي سوريا،تمرد احمد باشا الجزار* على السلطان ،فقام الأخير بعزله من منصبه وصادر ممتلكاته ولكن هذا العزل لم تكن له فعلية لان السلطان لم يمتلك قوة عسكرية في المنطقة وفي عام 1803م وبعد تزايد خطر الوهابيين عفا السلطان أخيرا الجزار وعينه حاكما على دمشق واشترط عليه أن يقود حملة

---

[1] ناهد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص 184.

[2] نفسه، ص 189.

* أحمد باشا الجزار : ولد حوالي عام 1720 وهو أرناؤوطي من البوسنة ، وعمل في مصر تحت أمرة المماليك وكان قاسيا على أعدائه في لقب الجزار لكثرة من قتلهم ، وتولي باشوية دمشق بعد وفاة حاكمها في 1783.

عسكرية لمقاومة الوهابيين ولكن الجزار كان مريض فأرسل سليمان باشا (احمد مماليكة) لينوب عنه في دمشق ثم توفي في ابريل عام 1804م وبذالك انتهى الخطر القائم في سوريا ضد الدولة العثمانية [1]

كل ذلك كان يجري و السلطان " سليم الثالث " يعلم بذلك الكساد و هو أرغب السلاطين بالإصلاح و لكنه غلب على أمره . و في أيامه وكان حالة مصر تعاني حيث احتلت من طرف بونابرت 1798[2]

وبعد جلاء الفرنسيين عن مصر واجه السلطان ثورات المماليك المستمرة ، ولكن بعد انسحاب الانجليز من مصر في 24 مارس 1803 ، ظهر محمد علي مسرح الأحداث السياسية و أصبح واليا على مصر و أعلن ضرورة الاعتراف بالسيادة العثمانية ن وقد شعر دارموند السفير الانجليزي بعدم الارتياح لهذا التغيير فكتب إلى وزارة الخارجية يقول " أن الباب العالي قد فقد مصر بالفعل هذا الإجراء و لن يستطيع استردادها ثانية إلا إدا ساعدته دولة أجنبية (يقصد الانجليز)[3]

ونتيجة لهذه الثورات المحلية لم تنجح إصلاحات السلطان في إخماد هذه الثورات .

---

[1] ناهد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص 195-196.

[2] جرجي زيدان ، مصر العثمانية ، تر : محمد حرب ، دار الهلال ، الإسكندرية ، 2003، ص 287.

[3] نفسه ، ص 197.

المبحث الثاني:الإصلاحات الاقتصادية

قد عملت الدولة العثمانية إلى سك النقود منذ نشأتها لأن ضرب النقود رمز الاستقلال و السيادة و كانت هذه النقود مماثلة للنقود التي ضربا السلاجقة على النمط البيزنطي و قد أطلق على القطعة النقدية اسم آقجة[1]

كما كان للدولة العثمانية الأراضي الأميرية (أراضي الدولة) و كان يوزع قسم ما على شكل اقطاعات ، بينما تجنى ضرائب القسم الآخر بواسطة ملتزمين و قد اختلفت الإقطاعات حسب ما تدره من عوائد وقسمت بالتالي إلى ثلاث أنواع:

1- إقطاع صغير يسمى تيمار لا يتجاوز دخله عشرين ألف آقجة (أصغر وحدة نقد عثمانية) ويطلق على صاحبه تيمارجي .

2- إقطاع زعامت ، و يتجاوز دخله عشرين ألف آقجة و يطلق على صاحبه زعيم.

3- إقطاع خاص و هو أكبر الإقطاعات مساحة ، ويتجاوز دخله مائة ألف آقجة و أعطي إلى أفراد الأسرة الحاكمة ، و كان صاحب الإقطاع يتمتع به مدى الحياة ، كان السلطان العثماني مالكا للأرض في أنحاء الدولة[2]

لعبت الأنشطة الاقتصادية دورا أساسيا في تنظيم المدن العربية الكبيرة ويتضح تفوق العوامل الاقتصادية و تتجلى آثارها الحاسمة على البنيان الحضري خاصة في حالة الحواضر التي تقع جغرافيا على المحاور التجارية الرئيسية مثل مدينتي القاهرة و حلب .[3]

ومن أكثر الإجراءات الاقتصادية التي لقيت نجاحا تلك الخاصة بتنظيم حصص الحبوب مثل الذرة والبن في المدن الكبرى داخل الدولة ،فقد ظهرت مشكلة نقص الحبوب وخاصة الذرة في العاصمة بشكل واضح أثناء الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا ،وكانت مصدر استياء السكان وثغرة استغلها الحزب المعارض للإصلاح للحط من قدر محاولات السلطان سليم الثالث الإصلاحية فقد كانت الطرق الوعرة وعمليات القرصنة تعوق

---

[1] كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، تر: نبيه أمين فارس و منير البعلبكي ، بيروت ، 1988، ص 412.

[2] إسماعيل أحمد ياغي ، المرجع السابق ، ص 86-87.

[3] أندريه ريمون ، المدن العربية الكبرى ، تر : لطيف فرج ، ط1 ، دار الفكر للدراسات للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1991، ص 171.

وصول الذرة من مصر ومن الأناضول إلى العاصمة وخاصة في فصل الشتاء ،أما الذرة القادمة من ولايتي ولاشيا ومولدافيا فلم تعترضها عقبات ،ولكنه ابتداء من عام 1792 تعذر الحصول عليها لان روسيا سيطرت على الولايتين ولهذا رأى السلطان انه من الأفضل بناء العديد من الصوامع في العاصمة لتخزين الذرة الواردة إلى العاصمة من الأناضول في فصل الصيف. [1]

لقد أدت رداءة بعض المنتجات بالمسؤولين السياسيين في بعض الأحيان إلى الاستعانة بالأجانب وذلك بدءا من القرن الثامن عشر،قرر علي بك أن يحضر إلى مصر[2].

ومن بداية القرن 18 بدت ظواهر التصدع في الاقتصاد بتأثير التغلغل التجاري الأوروبي الذي حول مسارات التجارة التقليدية ، وأحضر منتجات تنافس المنتجات المحلية[3]

السلطان سليم الثالث ابتدع نظام أوروبي اقتصادي و هو " إيراد جديد"[4]

أيضا من بين الإصلاحات الاقتصادية في عهده أن عين أحد المتقربين من الذات السلطانية و اسمه كوشك حسين باشا ، قبودانا عاما و كان من الشبان الأذكياء الذين درسوا أحوال أوروبا فبذل جهده في مطاردة قراصنة البحر لتسهيل التجارة.[5]

كما دعا السلطان إلى إعادة تنظيم خدمات الشؤون المالية و تزويد المدن بالمنتجات الأساسية و إلزام الفلاحين الفارين بالعودة إلى قراهم[6]

أربعة أو خمسة عمال من صناع الحديد بمنطقة بيمونيت الإيطالية للاستعانة بهم في صناعة المدافع ، وفي عام 1789 ، أجرى إسماعيل بك اتصالا ع قنصل فرنسا في القاهرة ليطلب من فرنسا أن ترسل له كبير

---

(1) ناهد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص 199.

(2) محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب ، المرجع السابق ص189 .

(3) نفسه ، ص 181.

(4) عيسى حسن ، تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية .

(5) محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق ، ص 371.

(6) روبير مارتان ، المرجع السابق ، ص 14.

مهندسين وشرفا على صهر المعادن مع عدد من العمال يمكنهم صنع مدافع و مواسير بنادق" و كذلك بنائين لتشييد مبان على النيل وبعدها بقليل قام داي الجزائر باستخدام في صهر المعادن و صنع المدافع[1]

أما الصناعة في الدولة العثمانية فقد غطت الحاجة المحلية ، وذلك بعد الاتصالات التي نادي بها السلطان في هذا المجال حيث صدرت الدولة الفائض من الصناعات إلى الخارج ، حتى أواخر القرن الثامن عشر مثال ذلك :كفاية نسيج القطن أو الحرير الحاجة المحلية في تلك المد و تصدير مقدار لا يستهان به من هذه لأقمشة إلى الخارج و كنموذج لحجم التبادل التجاري في المنسوجات بين فرنسا والدولة العثمانية يورد ماسون أرقام سنة 1788 التي بلغت فيها صادرات الدولة العثمانية 3/2 مليون ليفرة فرنسية من الأقمشة القطنية ، وبلغت أرقام صادرتها 1789 من المنسوجات الحريرية 187000 ليفرة فرنسية ، مع فرض رسوم جمركية مرتفعة [2]

و لم تتجاوز صادرات فرنسا إلى الدولة العثمانية في تلك السنوات 42000 ليفرة من المنسوجات القطنية [3]

من بين بواكير المصانع ذات السعة الكبيرة في القرن 19 ، معمل الورق الذي أنشئ سنة 1804م في بايقور (من ضواحي استنانبول حاليا) وظل ينتج حتى سنة 1839م [4]

و لم يكتف رجال الدولة العثمانية بمراقبة التطور التقني بل حاولوا نقله إلى عجلة التصنيع العثماني في وقت مبكر ، نجد بأن السلطان سليم الثالث بذل جهدا شخصيا هائلا " لتطوير الصناعة لتصنيع المستلزمات العسكرية فأدخل إلى الدولة العثمانية منذ 1208ه، 1902ه/1793م و 1794 ، المكائن و الأساليب الأوروبية المستحدثة في إنتاج المدافع و البنادق و البارود و مناجم المعادن و لقد واجهته متاعب جمة لكنه قاوم المعوقات ، واستطاع أن ينشئ في مرفأ الخنكار على السفور سنة 1804 م معملا للورق و معملا للنسيج لغزل القماش اللازم للأزياء الرسمية .

---

(1) محمد عبد الله عودة،ص 196.

(2) أحمد آق كوندز ، سعيد أوزتوك ، المرجع السابق ، ص 496.

(3) نفسه ، ص697 .

(4) نفسه ، ص 712-717.

صدر نص نظام في 1217ه/1802م حمل التجار الأجانب ما كان يترتب على التجار المحليين من ضرائب على السلع المصدرة [1]

ومن إصلاحات السلطان سليم الثالث الاقتصادية إلغاء الزعامات و التيمارات التي كانت في أيدي أشخاص عجزوا عن وفاء بالواجبات المتعلقة بالمنح العسكرية المفروضة عليهم في الحرب الأخيرة بين الدولة العثمانية و روسيا و أعلن عن استرجاع جميع الضياع عند وفاة حازيها و كذالك اتخذ السلطان جزءا آخر وهو إلغاء نظام الالتزام في تحصيل الضرائب و أصبح على موضع الخزينة السلطانية أن يقوموا بجباية جميع الضرائب و كان الهدف الأساسي من هاذين الإجراءين هو إخضاع جميع مصادر الدخل للإشراف المباشر للدولة و لكن عيندما حاول السلطان تنفيذ هذه الإجراءات في مصر واجه مقاومة المماليك فبعد رحيل القوات من مصر في 10 يوليو عام 1801 صدرت التعليمات إلى جميع القوى في ولاية مصر بعدم دفع الضرائب إلى الملتزمين بغير موافقة السلطان وإبلاغ الملتزمين أن دفع الضرائب إلى الإدارة الجديدة سيكون بأثر رجعي بحيث يغطي الفترة الواقعة بين عامي 1798و1801 أي عن كل فترة الاحتلال الفرنسي. [2]

واحتج الملتزمون وقرروا عدم دفع أية ضرائب ما لم يبلغ أمر السلطان إلى السكان بخصوص الإجراءات الخيرة الخاصة بنظام الالتزام .[3]

بالرغم من هذه الإصلاحات التي قام بها السلطان إلا أنها لم تنجح وذلك نتيجة الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للأوروبيين الأجانب من تسهيل لدخول الأراضي العثمانية والاستقرار في أي جزء والتنقل بين جنباتها، كما نظمت ظروف تلك التجارة وسمحت لتجار الدول المتعاقدة باستيراد جميع البضائع.[4]

ومنعت موظفيها ورعاياها من استخدام العنف أو الضغط على التجار والبحارة، أو من الاستيلاء على متاعهم المستورد أو المصدر كما أعفتهم من دفع الجزية [5]

---

(1) أحمد آق كوندز ،ص 728.

(2) عيلين آن ريفيلين ، الاقتصاد و الإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، تر : أحمد عبد الرحيم مصطفى و مصطفى الحسيني ، القاهرة ، 1967 ، ص 62.

(3) نفسه ، ص 65.

(4) ليلى الصباغ ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر و السابع عشر ، ج1 ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1989، ص 195.

(5) نفسه ، ص 195.

حيث يشير المؤرخون إلى إن تأخر ظهور البنوك والمؤسسات المصرفية العثمانية يعود إلى أسباب دينية واقتصادية و اجتماعية ، فقد كانت الدولة تعتبرها من المحرمات واقتصرت عملياتها التجارية على فعاليات الأقليات فقط وخاصة اليهود حيث منحتهم الدولة كافة الامتيازات التي أضرت بالدولة فيما بعد .[1]

[1] هدى درويش ، العلاقات التركية اليهودية و أثرها على البلاد العربية ، ج2 ، ط1 ، دار القلم ، دمشق ، 2003، ص 93.

المبحث الثالث :الإصلاحات الدبلوماسية

شرع سليم بع اندلاع الحرب الروسية النمساوية ضد الدولة (1787-1792) في تحديث السلك الدبلوماسي بتعيين بعثات تقيم في العواصم الأوروبية الرئيسية و طلب من السفراء هناك التعرف على أنظمة الدولة التي يعملون فيها و الحصول على قدر من المعارف و اللغات التي تفيد بلادهم فأصحب السفراء بعض الموظفين و السكرتاريين الذين عكفوا على إجراء دراسات في تلك البلدان عن أوضاعها و مؤسساتها.

أدخل سليم تطورا جديدا عندما أقر مبدأ التحالف مع الدول الأوروبية كوسيلة لتوفير الأمان للدولة التي أصبحت بدأت من العزلة وسط محيط عدائي .[1]

تحالف مع بروسيا و السويد 1790 بسبب أنهما كانتا في حالة حرب مع روسيا و لقدت استشار سليم علماء الدين الذين أباحوا هذه الخطوة و أقرها شيخ الإسلام استنادا على الحكمة القديمة " الضرورات تبيح المحظورات"

ومن الخطوات التي اتخذها السلطات سليم الثالث في المجال الدبلوماسي أنه قرر إيقاف المساعدات التي تقدمها الدولة للقنصليات و البعثات الأجنبية إذ التقليد سابقا تحمل الدولة نفقات هذه البعثات من منطلق أن وجودها هو منحة من السلطان . ويمكن أن يسحب هذه المنحة من شاء و هذا يتولى الإنفاق عليها طالما هو راضي عن وجودها.[2]

نجد أن السلطان سليم الثالث كان أول من استحدث نظام السفارات الدائمة في الدول الأوروبية ، كما أنه أول من استخدم مفردات السياسة الغربية حدث في عهده و بالرغم من أنه سفير الإمبراطورية المتجول في فرنسا كلن قد استخدم عام 1720 الحرية السياسية أثناء رحيله عبر تولوز و بوردو إلى باريس ، فإن هذا الاستخدام بات ساري في عهد السلطان سليم ، فقد كرروه سفيره عظمى أفندي ، وبعدها شاع في أدبيات السفير العثماني في باريس علي أفندي الذي تحدث بانجذاب عن الحرية السياسية ، ثم في استانبول نفسها في المذكرات الدبلوماسية التي حررها الأول عاطف أفندي ، لكي يحلل نشاطات و أعمال الحكومة الثورية الفرنسية و أفكارها الأساسية في الحرية و المساواة والإخاء.[3]

---

[1] ميمونة ، حمزة المنصور ، المرجع السابق ، ص 109.

[2] نفسه ، ص 109.

[3] قيس العزاوي ، المرجع السابق ، ص 49-50.

حاول سليم إدخال إصلاحات في مجال الدبلوماسية إذ كان اهتمام الدولة بهذا المجال ضئيلا في السابق بسبب الاعتماد على القوة العسكرية ، لكن مع تدهور المؤسسة العسكرية و هزائمها أضطر العثمانيون للدخول في مفاوضات مع الدول الأوروبية التي دخلت في حالات حروب معها مما حتم الاهتمام بالدبلوماسية ، كانت العلاقات الخارجية تحت إشراف " رئيس الكتاب " و هو سكرتير الصدر الأعظم فكان يشرف على أية مفاوضات و لكنه كان أقل درجة من وزير الخارجية و لم يكن ملما بأساليب التفاوض بل أحيانا يجهل اللغات الأوروبية و يعتمد على المترجمين من الإغريق.[1]

رغم أن السفراء لم يتأثروا بالغرب في الأحوال ، فإن شباب الوظائف الصغرى في السفرات سرعان ما احتكوا بالحضارة الغربية ، وقد لعب بعضهم بعد عودتهم دورا إهمال في خلق أقلية في الجهاز الإداري تقدر قيمة منجزات الغرب و هي تشبه نظيرتها.[2]

كان بعض السلاطين قد أرسلوا بالفعل مراقبين إلى الغرب و لكن بشكل مؤقت و استثنائي ، أو جندوا أجانب للعمل في مجالات نشاط محددة : الجيش أو البحرية و الواقع أن هذه البداية للانفتاح على الغرب كانت مؤشر اعتراف بتأخر الإمبراطورية و كذلك بضرورة معرفة البلدان الغربية على نحو أفضل

فالسلطان سليم الثالث يعتبر نصيرا للانفتاح على الغرب و بشكل أخص على فرنسا التي يحترم ثقافتها و الأفكار الجديدة التي ظهرت مع الثورة الفرنسية تنتشر وتصل إلى اسطنبول حيث تتولى مطبعة موجودة في سفارة فرنسا نشر الصحف و الكراسات ، لكن العثمانيون لا يحسنون فهم محتواها ، وهذه الرغبة في الانفتاح تقاسمها شخصيات مختلفة ، خاصة رئيس الكتاب المسؤول عن الشؤون الخارجية رشيد محمد أفندي الذي[3] عين سفراء دائمين في عواصم مختلفة ، وذلك باستثناء باريس نظرا لإعدام الملك لويس السادس عشر ، الذي استنكره سليم الثالث ، وفي أكتوبر 1793م ، يجرى تعيين يوسف أغا أفندي في لندن ، حيث يبقى حتى عام 1793، وهو العام الذي يحل فيه محله إسماعيل قروج ، وفي عام 1795 ، يجرى تعيين سيد علي أفندي في

---

[1] ميمونة ، حمزة المنصور ، المرجع السابق ، ص 109.

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 188.

[3] روبير مارتان ، المرجع السابق ، ص 15.

بروسيا و إبراهيم أفندي في النمسا ، ثم في سبتمبر 1796 ، يجرى تعيين سيد علي في باريس حيث يصل في يوليو 1797 مع حاشيته.[1]

تتألف من 18 رجلا : وسوف تتاح الفرصة فيما بعد للالتقاء في مناسبات كثيرة بتالران ، الذي أصبح وزيرا للشؤون الخارجية ،لكن حملة بونابرت على مصر في عام 1798 تجر إلى قطع العلاقات و هو قطع يوم مدة تزيد قليلا عن ثلاث سنوات[2]

ولابد من الإشارة إلى إلى أن السفراء المعينين في لندن و برلين و فيينا و الذين يتركون مناصبهم في عامي 1798م/1800م لا يجري إحلال آخرين من محلهم ويحدث الشيء نفسه في باريس في عام 181 م . أن يعود هناك في العواصم الغربية غير قائمين بالأعمال أغلبهم من أتراك المسلمون و ليس من الفنارين المعينين لم يبدوا أي ميل إلى وظائفهم الجديدة : فبسبب انتمائهم إلى وسط كبار الموظفين ، و اعتيادهم شغل وظائف لا تمس غير الحياة الداخلية و عدم درايتهم باللغات الأجنبية ، وعدم تلقيهم لأي تأهيل خاص قبل رحيلهم. يجدون أنفسهم عاجزين عن الاطلاع في الخارج بتوضيح و تفسير السلوك السياسي للحكومة العثمانية ، والفائدة الوحيدة المستمدة من هذه السفارات إنما تكمن في الواقع أن بعض الأمناء الشبان المنتمين إلى الجهاز الدبلوماسي المرسل إلى الخارج سوف يتعلمون اللغات الأجنبية يرصدون المحيط و يجتهدون في فهم النظم السياسية و الإدارية الأوروبية ، وبعد ذلك بوقت قصير سوف تسمح مشاهداتهم و استنتاجاتهم بتحريك الإصلاحات الموجهة إلى تحديث الدولة العثمانية وفق النموذج الغربي ، وسوف يلعب بعضهم دورا بارزا في هذا الصدد[3]

ظلت الإمبراطورية العثمانية طوال فترة ازدهارها وقوتها تنظر إلى العالم الأوروبي باعتباره عدوا لها و كانت ترى أن إقامة علاقات ثقافية و سياسية وطيدة معه أمر يمس هيبتها ، و في الوقت نفسه مثلت قوة الإمبراطورية العثمانية و عقائدها الدينية أسباب لعزلة الدولة ، وهي العزلة التي انعكست بشكل واضح على جميع مجالات الحياة فيها ، ولقد انخفضت العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية و الدول الأوروبية إلى الحد الأدنى ، وقد أدت هذه السياسة إلى صعوبة تعرف الأوروبيين على الحياة الداخلية للإمبراطورية

---

[1] روبير مارتان ، المرجع السابق ، ص 15

[2] نفسه ، ص 15.

[3] نفسه ، ص 15-16.

وفي نهاية القرن الثامن عشر أدرك مدى تخلفه عن أوروبا ، واضطر تحت ضغط ظروف السياسية الخارجية إلى الدخول في علاقات دبلوماسية دائمة مع الدول الأوروبية وهكذا يكون قد حقق خطوة هامة[1]

ولكن بالرغم من بعض فترات الاصلاح استمر الانحطاط ، ونسمع بالتدرج عن الكتابات مدوني المذكرات نبراقهم الأكثر قنوطا [2]

[1] نبيل الكسندر و فنادولينا ، الأمبراطورية العثمانية و علاقاتها الدوليه في ثلاثينيات وأربعيات القرن التاسع عشر ، تر : أنور محمد إبراهيم ، مجلس الاعلام للثقافة ، القاهرة ، 2002 ، ص 514.

[2] برنارد لويس ، استانبول و حضارة الخلافة الإسلامية ، تر : رضوان علي ، ط2 ، الدار السعودية للنشر و التوزيع ، الرياض ، 1982 ، ص 208.

المبحث الرابع:الإصلاحات الاجتماعية:

بلغ اهتمام العثمانيين بالعلم أن جعلوا العلماء في مقدمة الهيئات الرئيسية الثلاث في الدولة

الأولى : العلمية : نسبة إلى العلم ويقصد بها فئة العلماء وكان يقودها شيخ الإسلام

الثانية: السيفية: ويقصد بها الجيش و الأمور العسكرية و ما يتعلق بها نسبة إلى السيف

الثالثة: القلمية: ويقصد بها القائمون على تسيير أمور الدولة في مختلف الدوائر الحكومية

ويرجع اهتمام العثمانيون باللغة العربية و العلوم الإسلامية إلى عهد مؤسس الدولة العثمانية عثمان[1]

وهذا ما نادى به السلطان سليم الثالث حيث اهتم بنشر العلم و اللغة العربية.

كان التعليم في الدولة العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر في المدارس الإسلامية و الاتجائيات ثم أنشأت مدارس عسكرية وذلك في عهد السلطان سليم الثالث الذي أراد تنظيم الجيش وفق متطلبات عصره وعندما بدأ بالإصلاحات أراد إتباع الأساليب الغربية الحديثة في التعليم ففتحت مدارس مختلفة في مركز الدولة في بداية الأمر ثم في الولايات المختلفة و ذلك من أجل إعداد طبقة من الموظفين الأكفاء لإدارة أمور الدولة التي كانت تتعهد يوما بعد آخر في الدوائر المختلفة وكان الانخراط في السلك الإداري العثماني مقتصرا على الذين يعملوا في المدارس [2]

كما فتحت المدارس المهنية و العالمية أبوابها للمسلمين و غيرهم و لغير المسلمين من رعايا الدولة العثمانية ، إلا أن اليهود امتنعوا عن الدخول فيها ، و اعتبروا تعلم لغة أجنبية بمثابة الارتداد عن اليهودية ، واعتناق دين جديد

وخلال القرن السابع عشر و الثامن عشر زادت النهضة الفكرية و الدينية و اللغة ، كما أخذت تتجه خلال القرن التاسع عشر اتجاها أدبيا و علميا حديثا فأصبحت حركة أدبية واسعة ، قوية وفعالة و دعا

---

[1] هدى درويش ، الإسلاميون و تركيا العلمانية نموذج الإمام سليمان حلمي ، ط1 ، دار البلاد العربية ، القاهرة ، 1998 ، ص 47.

[2] فاضل بيات ، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني (رؤية جديدة في ضوء الوثائق و المصادر العثمانية) ، ط1 ، دار المنار الإسلامية ، بيروت – لبنان ، 2002 ، ص 412.

السلطان سليم الثالث على إنعاش الطباعة و ترجمة كثير من الكتب الأوروبية و فتح المدارس في شتى إنحاء الإمبراطورية

طلب السلطان سليم الثالث من سكان الإمبراطورية مراعاة التقاليد فيما يتعلق بارتداء الملبس " الشرعي" لمختلف فئات السكان

ومن الأمور التي وجه السلطان سليم الثالث عنايته إليها نشر الثقة ، فبعث من جديد مطبعة إبراهيم ، و في عام 1795 أقيمت مطبعة أخرى جديدة ضمت 15 عاملا ووضعت تحت إدارة عبد الرحمن أفندي و في الأعوام السبعة الثالثة طبعت هذه المطبعة ثمانية مجلدات ضخمة من بينها مؤلف محمود رائف أفندي باللغة الفرنسية عن إصلاحات السلطان سليم الثالث.

وفي صيف 1802 ألحق بمطبعة المهندسخانة مبنى إضافي بتجهيز جديد في اشقودار لطبع الكتب ذات النفع العام و الكتب الفنية العسكرية ، وقد وضعت المطبعتان تحت إدارة عبد الرحمن أفندي أيضا . وظلت هذه المطبعة في اسقودار حتى عام 1831 ، ومما لاشك فيه أن هذه المطابع كانت عاملا هاما في نقل المعارف الأجنبية إلى الدولة العثمانية إذ أن طبع العديد من الكتب المترجمة إلى اللغة التركية أتاح الفرصة أمام العثمانيين لمعرفة الكثير عن الغرب و علومه و حضارته.

وفي هذا المجال أيضا قام السلطان سليم بإنشاء العديد من المدارس و إحياء المؤسسات التعليمية التقليدية و تشجيع زيادة أعداد مدارس الجاليات الأجنبية ، وخاصة اليونانية ، ولكن حينما استغل الحزب الثوري اليوناني هذه المدارس في إثارة المزارعين اليونانيين ضد العثمانيين قام السلطان بوضع أقلام الكتاب اليونانيين تحت الرقابة.

وقد اهتم السلطان سليم الثالث بشؤون المرأة العثمانية ، وكان يؤمن بالمساواة بينها وبين الرجل ، وبضرورة تثقيفها و إمدادها بالمثل والقيم الصحيحة حتى تساهم في إنقاذ الدولة ، وكان هذا الاهتمام نابعا من مقارنة المرأة العثمانية بالمرأة في الدول الأوروبية ، وخاصة فرنسا ، التي كانت ميوله تتجه إليها كما كانت شقيقة السلطان سليم الثالث تؤمن بهذه الأفكار و كثيرا ما كانت تعقد اللقاءات مع النساء العثمانيات و تحاول التأثير على مفاهيمهن الفكرية.[1]

[1] فاضل بيات :المرجع السابق ، ص 418.

ومما لاشك فيه أن محاولات السلطان سليم الإصلاحية في جميع المجالات رغم ضآليتها ، كانت بمثابة نافذة واسعة على الغرب الأوروبي فقد تسربت اللغات الأجنبية و أساليب الفكر الغربي إلى فئات الشعب العثماني من خلال التعليم العسكري و تحطم ذلك الحاجز الذي فرضته التقاليد العثمانية القديمة و أصبح الطلاب العثمانيون الذين التحقوا بالمدارس العسكرية الحديثة على دراية بالفكر الأوروبي و الانجازات الأوروبية الحديثة ، وقد أدى الخبراء و المستشارون الأوروبيون دورا هاما في هذا المجال و تركوا بصمات واضحة في المجتمع العثماني.

خاصة وأن مدة بقائهم في خدمة العثمانيين التي كانت لا تقل عن ثلاث سنوات و قد أتاحت لهم ذلك ، وقد بلغ عدد الخبراء الفنيين الأجانب الذين كان يتقاضون مرتباتهم من الدولة العثمانية حوالي 600 شخص وكان نصفهم من فرنسا و الباقون من انجلترا و النمسا و السويد و قد كانوا هؤلاء الخبراء أول مجتمع غربي في الوسط العثماني ونقلو أساليب الحياة الغربية إلى العثمانيين الذين كانت الأغلبية منهم لم تعرف من قبل الحياة الأوروبية المتطورة.

الملاحق

الخاتمة

إن السلطان سليم الثالث كان من السلاطين الأوائل الذين قادوا مسيرة الإصلاح حيث اهتم بالدفاع عن الإمبراطورية العثمانية و قمع التمردات التي كانت في مختلف الولايات التابعة للدولة ، فقد ركز انتباهه على الإصلاحات العسكرية و قلما تحرك على المستوى الداخلي من إصلاح اقتصادي ، وإداري ، و سياسي ، فالسلطان واجهته عدة مصاعب منذ توليه الحكم منها المصاعب الداخلية من فساد و انهيار فضلا عن ذلك الضغوط الخارجية و الحرب ضد روسيا و النمسا ؛ و لإقامة إصلاحات و مواجهة الحرب لا بد من توفر إمكانيات مالية و بشرية ربما عجزت الدولة عن توفيرها ؛ إن محاولات السلطان سليم الثالث الإصلاحية قد باءت بالفشل وأجهضتها الانكشارية الحاقدة على هذه الإصلاحات.حيث دفع السلطان حياته ثمنا لها بعد قتله من طرف الانكشارية ، فبموته تنتهي فترة من التاريخ العثماني يتضح خلالها ضغط الدول الأوربية بهدف اختزال الإمبراطورية و سيطرتها الإقليمية،بينما تتجلى المحاولات الأولى للإصلاح،و التي تصطدم بعدم تكيف الرجال و الأذهان المتميزة إلى حد بعيد بالتمسك بالتقاليد و العادات و بالخوف من فقدان الامتيازات،على أن عهد سليم الثالث يشكل فترة انتقال،وعلى الرغم من أن النتائج لا تبدو ايجابية،إلى انه يبقى مع ذلك إن محاولات الإصلاح ترمي إلى التحديث و الانفتاح ، فتضحية السلطان سليم الثالث بنفسه لم تذهب سدى بل إنها كانت باكورة الإصلاح العثماني الحديث و الغرس الذي أوتي ثماره في العقود التالية و النموذج الأمثل الذي يحتذى به فقد استفاد السلطان محمود الثاني (1808-1839) من هذا الدرس القاسي حينما شرع في خطواته الإصلاحية و أدرك أن الإنكشارية هي مصدر كل بلاء في الدولة ، و إن الأمور لن تستقيم إلا بالقضاء عليها لأنها دائمة التمرد و غير قابلة للإصلاح و لذلك سار هذا السلطان على نهج السلطان سليم الثالث و انشأ فرق عسكرية جديدة عرفت ب "العساكر المحمدية" بعد أن تخلص من الانكشارية في " الواقعة الخيرية " خلال عام 1826.

الملاحق:

أ.معجم لبعض المصطلحات الواردة في المذكرة:

1.قمبرجية : وحدة عسكرية من وحدات الجيش العثماني مهمة عناصرها إنتاج القذائف (القنابل) و الألغام و استعمالها في الحروب ، لهم رئيس لقبه قمبرجي باشي.

2.الصدر الأعظم : مفرد ، جمعه **الصدور العظام** : لقب الوزير الأول أو الوزير الأعظم في ظل الدولة العثمانية ، وهو منصب رفيع يأتي من حيث الترتيب بالمقام الثاني بعد السلطان ، أول من تولاه و تسمى به **علاء الدين باشا** شقيق السلطان **أورخان** ، أطلق لقب الوزير منذ عهد **سليمان القانوني** ، ومن ألقاب الصدر الأعظم أيضا لقب : **بيرلي** ، كان مقر ه الباب العالي أهم هيه الوزراء التي حل محلها فيما بعد : الديوان الهمايوني وقد عرف عدد الذين حملوا هذا اللقب طيله العهد العثماني بنحو 210 من الصدور العظام ، وألغي هذا اللقب في عهد السلطان **محمود الثاني 1254ه/1838م** و حل محله لقب . **باش وكيلي** ، رئيس الوزراء .

3.طوبجي أو جباغي : اسم وحدة عسكرية من أهبل سبع وحدات تدخل في تشكيل مشاة القابي قول ، في العصر العثماني ، مهمة أفرادها تأمين الخدمات النارية من الذخيرة و السلاح و المدفعية . يرأسها ضابط كبير لقبه : **طوبجي باشي** . أو **قومندان سي** ، يساعده عدد من الضباط يتشكل منهم أركان الطوبجية ، وهذه الوحدة كانت بدورها مقسمة إلى عدد من الأورطات ، يرأس كل أورطة منها ضابط برتبة : **جوربجي**.

4. كتخدا: لفظ تركي – فارسي ، أصله : كدخدا ، معناه رب الدار ، أصبح فيما بعد لقبا بمعنى : حاكم ، أو عمدة . أطلق على أمراء الأقاليم في الدويلات الإسلامية التي أنشأت في الشرق ، وفي العهد العثماني أعتمد هذا اللقب رسميا فأصبح يطلق بصفة أساسية على كل معاون أمساعد للموظف الكبير في الدولة فعلى مستوى السلطة مثلا كان للصدر الأعظم معاونا يعرف بلقب : كتخدا بك أفندي ن و على مستوى كل ولاية إلى جانب الباشا كتخدا يعتمد بتسيير أمور الولاية في كثير من الأحيان . ورد ذكره في بعض المصادر باسم :كتخدا ، وأحيانا : كيخيا ، أو كخيا . أما على المستوى الإنكشارية فقد ارتبط هذا اللقب بالمعاون الأول لأغا الإنكشارية ، وكان يرمز إليه بلفظ **كتخداسي** ، أو **قول كتخداسي** ، له صلاحيات آغا الإنكشارية نفسه تقريبا ، وقد لعب الكتخدا عبر تاريخ الإنكشارية و تقاليدها ، ولذلك فإنه كان ينتقي من بين أكثر الشخصيات خبرة في شؤون الأوجاق ، هو من حيث الزي و اللباس قريب من **آغا الانكشارية** ، باستثناء لباس الرأس . غيرت هذه التسمية و أستعيض عنها بتسميات أخرى في إطار خطة الإصلاح التي اعتمدتها الدول بدءا من عهد **السلطان محمود الثاني**.

5.الباب العالي : اسم أطلق في العصر العثماني على المقر الرسمي لرئاسة الوزارة (الصدارة العظمى) في اسطنبول ابتداء من 1190ه /1718م .

و كان من قبل هذا التاريخ يطلق على البلاط السلطاني . يعرف هذا الاسم بالتركية : باب أصفي ، و هو يشتمل على الأبنية الخاصة بالنظار و الصدر الأعظم و المكاتب الملحقة بها .

6.باشا: أصله باش ، بمعنى : الرأس ، باللغة التركية. شاع استعمالها كلقب من ألقاب التشريف في العهد العثماني ، يمنح بادئ الأمر لكبار الضباط الجيش و البحرية ممن يحملون رتبة اللواء و فريق و مشير . و كان يرمز لهذه الرتب بعدد من ذيول الخيل ، ثم أطلق على الوزراء و الولاة ، و مع توسع أعمال الدولة أصبح السلطان العثماني يمنح هذا اللقب لكبار الأعيان و رجلا الدولة من غير الوزراء و لم يقتصر السلطان في منحه للمسلمين ، بل منحه لكثير من المسيحين و اليهود من رعايا دولته بالنظر لموقعهم و ما قاموا به من أعمال . ألغي استعماله مع زوال الدولة العثمانية و قيام الجمهورية التركية سنة 1342ه/1923م.

7.آغا : مفرد ،جمعه :أغوت: كلمة تركية محرفة عن أصلها الفارسي :أقا أو أغا وتعني بمعنى الأب أو العم أو الاخ الكبير ،وتأتي أيضا بمعنى :السيد الآمر استعملها الاتراك العثمانيون لدلالات كثيرة عبر تاريخهم ،منها **أغا الانكشارية** لقب أبرز رجال الدولة و هو بمثابة قائد الجيش ،كان مسؤولا عن الامن و النظام في العاصمة الإمبراطورية و القصر السلطاني ،ومن صلاحيته أن يترئس قادة القلاع و الاستحكامات العسكرية و الحمايات ،و هو الذي يحدد قوامها و مهامها و كانا يسير في الأسواق و يرافقه عدد من أفراد الانكشارية ،و قد حضينا أغا الانكشارية بعناية فائقة با النظر لاهمية مركزه ، فكان له زي خاص و له مرافقان ، و فرقة موسيقية تعزف له الألحان أثناء سيره ، وكانت تقدم له التشريفات و المراسم و أثناء تنقلاته كان يمتطي صهوة فرس مزينة برخوت الفضة ،ومن خلفه **أغا استنبول** و أفندي الانكشارية ،**ومحضر أغا** ، وباش جاويش و **زغرجي باشي** ،**وطورنجي باشي وصولاق** .و أطلاق هذا اللفظ على الخصيان داخل القصر السلطاني و أجنحة الحرم ، وكان رئيسهم يعرف باسم :قوة أغا أي كبير الأغوات ،ويذكر أن أغا الانكشارية كان يتقاضى 500 أقجة شهريا في عهد **السلطان سليمان القانوني.**

8. روميللي:لفظ تركي معناه : بلاد الروم أطلق في العهد العثماني كنغة إدارية للدلالة على الأقاليم العثمانية الواقعة في أوربا و المشتملة على بالد ترافيا ، ومقدونيا ، وبلغاريا ، والصرب ، وألبانيا . من أشهر مدن الروملي : فيلة و : زغرة ، وسالونيك ، و مناستر و: أدرنة . انقسمت في العصر العثماني المتأخر إلى عدو ولايات نتيجة الحروب و الثورات المحلية التي كانت تستهدف الإستقلال الذاتي عن الإمبراطورية العثمانية.

9.شيخ الإسلام: من ألقاب التشريف المركبة، معناه: شيخ علماء الإسلام . أطلق هذا اللقب بنهاية العصر الإسلامي بادئ الأمر على الفقهاء والمجتهدين، لكنه لم يطلق على صاحب منصب إلى في ظل الخلافة العثمانية، فقد كانت مشيخة الإسلام أعلى المناصب الدينية في الدولة، وشيخ الإسلام من من أعلى الموظفين منها، وهو من أتباع الحنفي- مذهب الدولة الرسمي- كان مقره بمدينة إستانبول، وقد تمتع بصلاحيات واسعة، فهو مستشار السلطان في المسائل الشرعية، وند منافس للصدر الأعظم، ورئيس العلماء والمفتين. وهو الذي يبايع السلطان الجديد، وهو الذي يستفتى في حالة خلعه، وإليه أمر تعيين قاضي القضاة في الولايات، وهو الذي كان يفزع إليه من أجل تسكين الخواطر وإخماد الفتن، ولهذا المركز المرموق فقد استغل بعض شيوخ الإسلام صلاحياتهم الواسعة فتدخلوا بكثير من المناسبات في شؤون البلاد السياسية انتهت في بعض الأحيان بقتلهم أو نفيهم. كان آخر من تولى هذا المنصب قبل إلغاء الخلافة شيخ الإسلام مصطفى صبري الذي لجأ إلى مصر وعاش بها إلى أن أدركته الوفاة بالقاهرة سنة 1373ه /1954م .

10.صنجقية: وحدة إدارية أصغر من الولاية استحدث في العصر العثماني يحكمها موظف أطلق عليه لقب : **صنجك بك.**

11.عسس باشي: مرتبة عسكرية من مراتب الجيش العثماني قبيل إلغاء الإنكشارية حاملها يقود أورطة العسس التي كان أفرادها يجوبون شوارع المدن ليلا حتى الصباح للمحافظة على راحة المواطنين، وإلقاء القبض على المجرمين لتقديمهم إلى الفلقه جي باشي لمعاقبتهم، وفي النهار يطلب إلى العسس باشي أن يقوم مع رجاله بإعداد لوائح بأسماء الذين ارتكبوا جرائم يستحقون عليها عقوبة الصلب والإعدام. وفي يوم الجمعة عليه أن يرافق الصدر الأعظم أثناء ذهابه إلى الجامع والعودة منه.

12.قاضي العسكر: وظيفة دينية مستحدثة في العهد المملوكي، صاحبها يقيم بدار العدل مع القضاة ويسافر مع السلطان أينما سافر. استمر العمل بها في العهد العثماني فكان منصب قضاء العسكر من أعلى المناصب القضائية. و لم يكن عمله محصورا بالعسكريين كما توحي به التسمية، وإنما كان يقضي بين العسكريين والمدنيين على حد سواء، ومع التوسع في الأعمال القضائية فقد استحدث منصبان لقضاء العسكر هما: قاضي عسكر الروميللي، وقاضي عسكر الأناضولي، يترشح لهما أفضل القضاء، إل أن قاضي عسكر الروميللي هو من حيث المرتبة أعلى قضاة العهد العثماني يليه مباشرة قاضي العسكر الأناضولي.

13.جلبي:لفظ تركي –فارسي معناه : سيد ، أطلقه العثمانيون في عصورهم كلقب من ألقاب النبالة و التعظيم على أعيان دولتهم ، أصبح فيما بعد نسبة لبعض العائلات في الوطن العربي.

14.خمبرجي : في بعض المصادر : **خمبره جي** ، مفرد ، يجمع على صيغة : **خمبرجية** ، وهم صنف من العسكر يتشكل منهم وحدة عسكرية من أصل سبع وحدات كانت تؤلف مشاة القابي قول في العهد العثماني ، مهمة هذه الوحدة قصف القلاع و المواقع الحصينة بالرمي المنحني و غير المباشر ، باعتبار أن سلاحهم كان مصنوعا من على هيئة الهاون يستخدم فيه البارود مع قذائف يطلقون عليها إسم خمبرة . كان يرأس هذه الوحدة ضابط يعرف باسم : خمبرجي باشي ، ألغيت هذه التسمية من التشكيلات العسكرية العثمانية مع مطلع اقرن 20 م واستعيض عنها باسم **دانة** .

ب.ترجمة حكم إعدام الصدر الأعظم شريف باشا و حيثياته

مكتب الوزير الكبير هو أن رئيس للوزراء بسلطات كاملة للعمل اصل أرض له امبريال **النعرات** السلطان، فإنه يتعين على جميع **فيزيرس** العظمى، لملء هذا المنصب مع النقاء والاستقامة عن طريق تكييف هذه الادارة لقوانين الله، وإلى وجهات نظر سينيور الكبرى، أن يكون رحيما تجاه الشعب يقظ مصلحة الخزانة العامة قابلة للوصول إلى الشفعة، وفية لدولة والدين، والنية تعزيز الانضباط العسكري، على تحصين الحدود وحريصة بشكل خاص في أوقات الحرب كما في الوقت الحاضر، في توظيف كل، مجهود لجذب وتوفير القوات، وجميع الضروريات الحربية الأخرى في بعض الأحيان نظرا، وكذلك لتنظيم مسيرة ضد ومهاجمة العدو عندما السليم، والامتناع بحذر من فعل أو امتناع مخالف لهذه الغايات

شريف حسن باشا، المكرسة لتلك المحطة عالية من

مكتب الوزير الكبير هو أن رئيس للوزراء بسلطات كاملة للعمل اصل أرض له امبريال **النعرات** السلطان، فإنه يتعين على جميع **فيزيرس** العظمى، لملء هذا المنصب مع النقاء والاستقامة عن طريق تكييف هذه الادارة لقوانين الله، وإلى وجهات نظر سينيور الكبرى، أن يكون رحيما تجاه الشعب يقظ مصلحة الخزانة العامة قابلة للوصول إلى الشفعة، وفية لدولة والدين، والنية تعزيز الانضباط العسكري، على تحصين الحدود وحريصة بشكل خاص في أوقات الحرب كما في الوقت الحاضر، في توظيف كل، مجهود لجذب وتوفير القوات، وجميع الضروريات الحربية الأخرى في بعض الأحيان نظرا، وكذلك لتنظيم مسيرة ضد ومهاجمة العدو عندما السليم، والامتناع بحذر من فعل أو امتناع مخالف لهذه الغايات

شريف حسن باشا، المكرسة لتلك المحطة عالية من

سامية، الذي يعني غادر في قوة العدو لتشكيل هجوم شنه النهر وبرا وتسببت في تدمير الكثير من المسلمين ولذلك يجري، واضحة كما النهار من سوري، أن هذه ومثل هذه الأعمال مش من قال الوزير هي بأي حال من الأحوال، بما يتفق إما مع سيارات الترفيه من الله، أو قواعد ولاء ، وقال انه كان لديه من قبل بأمر الإمبراطورية، تعرضوا لعقوبات ، وهنا وجد رئيس طريق مسدود له مكشوف لتكون بمثابة عبرة لغيرهم.

آراء أرثنوت حول سياسة الإصلاح

قد يكون من الصعب أن تقرر ما إذا كان في ظل الظروف الراهنة من هذه الإمبراطورية، كانت آمنة أو الحكمة أن محاولة ما مجموعه الإصلاح الفوري للمؤسسة العسكرية القديمة .الإنكشارية، كان صحيحا، لم تكن كفاية ليتم الاعتماد عليها، إما في نقطة من طاعة أو من الانضباط .بشكل فردي ومع ذلك، فهي خبير في استخدام إذا كان سلاح التي اعتاد وعلى الرغم من أنها متدنية جدا قوات منضبطة القوى الأوروبية، يشك أنها لا تحتفظ بعض ميزات إضافية مقارنة مع جنود من المؤسسة الجديدة الذين لم يتم بعد تدرس في التصرف تحت الثقة في هيئة جماعية، والتي جعلت من التدريب يجب أن ديبار منهم لمآثر المنفصلة عن بعضها البعض من القوى الشخصية التي الإنكشارية قد متميز من أي وقت مضى .ولكن هناك وجهة نظر أخرى في هذا السؤال الذي يجب أن ينظر أيضا .إذا كان عن طريق تشكيل جيش نظامي كان من الممكن لا لسيادية لاستئناف جزء من هذه السلطة المفقودة، فمن الواضح أن الباشوات ضبط النفس في فوضوي بهم الأفعال، وبالتالي حرمان مواردها الحالية، ستشعر الفائدة أقل في الدفاع عن ذاكرة ، وربما أنها ليست.

أنا الاتساق، وعلى كل بجهود حالة كونها يعمل بدأب تزيد قواتنا و تحسن الانضباط عن طريق البر كما عن طريق البحر و. يحدث اقتراح الخيرة لتتوافق جيدا مع وجهات النظر مفيد من تعليق لدينا في هذا الشأن، التي أثبتت أنها على موضوع الكثير من الارتياح لنا.

دلالة التي بطريقة ودية، والقول بأن السلوك من سفيرنا في باريس **سعيد حالة أفندي**، كما لديها رتبة "باش-**محاسب** هو دليل على تقديرنا والصداقة لك كونها ثابتة، وهذه الرسالة الصادقة خاصة هو مكتوب على استلام حيث "رجاء الله" من شك أن قوات العمليات الخاصة العراقية في نسبة والرعاية ليؤخذ على الجزء الخاص بك الشركة المصرية للاتصالات تعزيز بناء متين للسلام و قبل الاحتفال السليم على جانبنا الإمبراطورية أيضا من والصداقة سوف سيحضر لوفقا لذلك.

ج خرائط:

ملحق رقم (١)

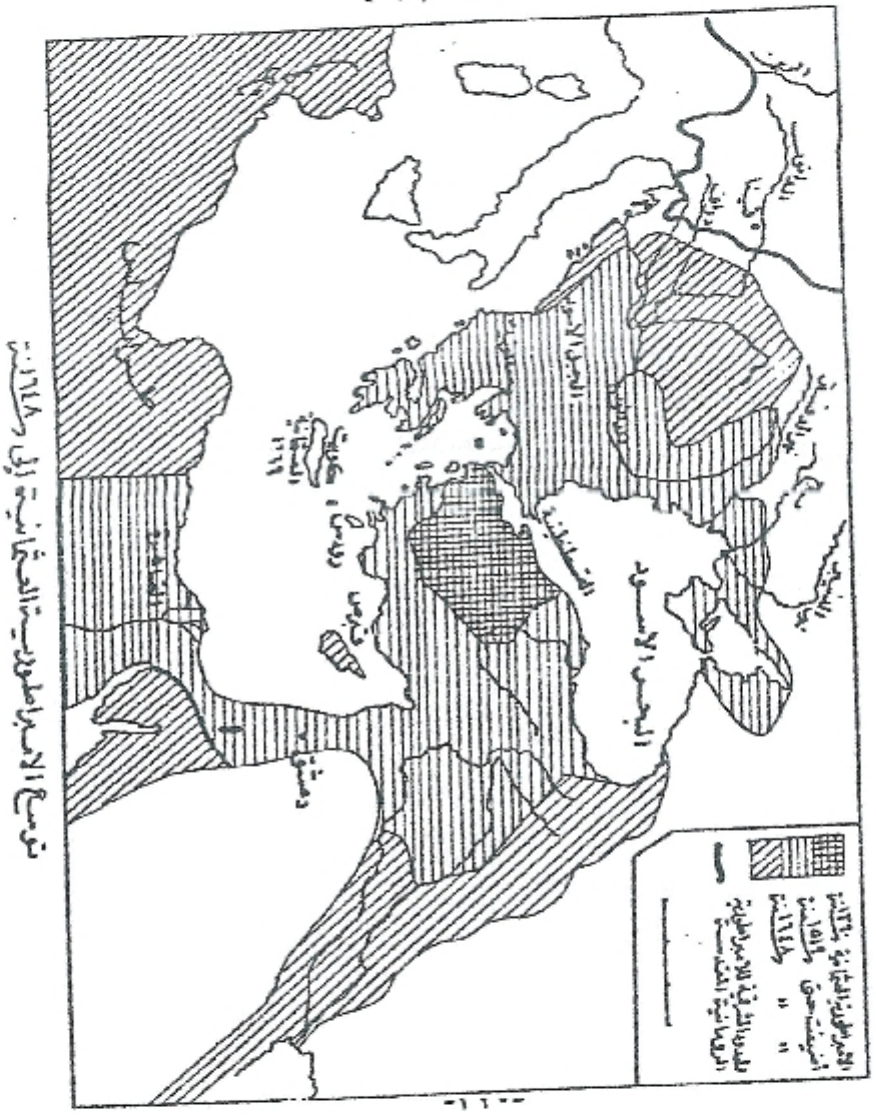

ناهد ابراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص 320.

ملحق رقم (٢)

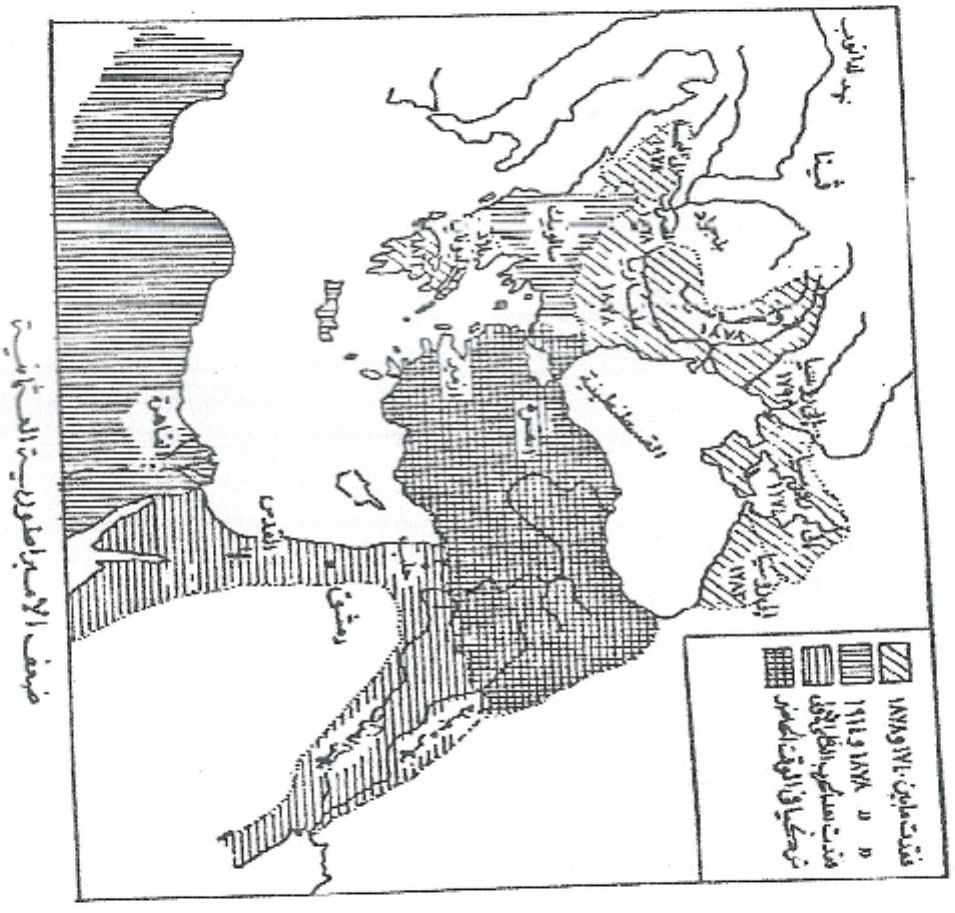

-٣٢١-

ناهد ابراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص 321.

(٣) ملحق رقم

ان الأوربيين الذين خدموا
دولة العثمانيين في المجال العسكري

Etat des principaux militaires européens
au service de la Turquie ou de l'Egypte au XVIIIème siècle

2° — A CONSTANTINOPLE

Noms	Grades	Emploi en Orient	Dernière date d'activité (source)	Nationalité
Steterel (comte C. de) (1673-1717), dit Achmet Pacha.	Colonel (plus tard général - major [Autriche].	Général en chef de l'artillerie (topdji-bachi). (Vers 1720).	1717. (A. Vandal)	Français.
Gumpech, dit Ingliz - Mousaïgue. (1732-1807).	Officier autrichien.	Général des bombardiers (bombardedji-bachi). (Vers 1760).	Incl. (Dr. Wittman)	Prussien.
Tott (Baron F.-de). (1733-1793)	Maréchal de camp (plus spécialement des armées du roi).	Instructeur en chef de l'artillerie, fondateur d'écoles militaires. (1770).	1776. (Arch. de la Guerre)	Français d'origine (est [illegible])
Leroy (J.-J.), 1747-1823).	Ingénieur naval.	Constructeur de vaisseaux. (1774).	177(?) (Leroy)	Français.
Laffite (A. de), dit Laffite-Clavé. (1750-1795).	Maréchal de camp (plus tard major du génie).	Instructeur en chef et directeur de l'école militaire. (1784).	1787. (Arch. de la Guerre).	"
Monnier.	Officier du génie.	Adjoint à Laffite.	d° (d°)	d°
Menant.	Général.	Attaché à l'ambassade d'Angleterre. Inspecteur général. (1730).	Fin 1797. (Ibid.)	d°
Carra Saint-Cyr (Claude J.F.). (1758-1831).	d°	d° Délégué à Toulon.	d° (d°)	d°
Bertrand (Claude H.-L.) (1773-1827).	d° (plus tard aide de camp).	d°	Mai 1797. (d°)	d°
Guilleminot (Marquis L.-A. de), depuis Duc de Vicence. (1772-1827).	d° (plus tard chef d'état-major).	Envoyé spécial auprès de la Porte à Paris.	Mars 1797. (d° et divers)	d°
Pamphilon (Baron de)	Homme politique.	d° (Directeur de la fonderie).	Fin 1797. (d°)	d°
Lebrun	Ingénieur naval.	d° (Constructeur de vaisseaux).	1801. (Clarke).	d°
Suleiman Aga.	Aventurier.	Instructeur du génie.	Vers 1800. (Lamouline)	Prussien.
Masson d'Agn.	d°	d°	d°	Grec.

Gabriel Guémard, Les réformes en Egypte .

ناهد ابراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص 322.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ. الكتب باللغة العربية:

1. أحمد آق كوندوز، الدولة العثمانية المجهولة ، مكتبة توران ، استانبول ، 2008.
2. أحمد الشلبي ، موسوعة التاريخ الإسلامية، ج7.
3. أحمد جودت ، تاريخ دولة العلية ، ج6 ، استانبول ، 1788 م.
4. أحمد عبد الرحيم ، أصول التاريخ العثماني في التاريخ الإسلامي ، ط 1 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1992.
5. أندريه ريمون ، المدن العربية الكبرى ، تر : لطيف فرج ، ط1 ، دار الفكر للدراسات للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1991.
6. برنارد لويس ، استانبول و حضارة الخلافة الإسلامية ، تر : رضوان علي ، ط2 ، الدار السعودية للنشر و التوزيع ، الرياض ، 1982.
7. يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة، عثمانة محمود سلمان ، ج1 ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، تركيا ، اسطنبول ، 1988.
8. محمد ، بيضون ، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية ، دراسة حول كتاب منكري النكير على النعمة و الدين و الخلافة.
9. محمد سهيل طقوس، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة (1266-194م) ط1، دار بيروت المحروسة لبنان،1995.
10. محمود محمد الحويري، تاريخ الدولة العثمانية في العصور العثمانية ، ، ط1 ، المكتب المصري للتوزيع المطبوعات ، القاهرة .
11. إسماعيل أحمد ياغي ، الدولة العثمانية ،في تاريخ الإسلامي الحديث ، ط1، مكتبة العبيكات ، 1416 .
12. جرجي زيدان ، مصر العثمانية ، تر : محمد حرب ، دار الهلال ، الإسكندرية ، 2003.
13 جلال يحي ، تاريخ العرب الحديث ، الإسكندرية ، دار المعارف ، 1985.
14. حسن الضيفة ، الدولة العثمانية :الثقافة، المجتمع ، السلطة،،ط1 دار المنتخب بيروت ،1997
15. خليل اينالجيك ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار تر: محمد م الارناووط ، ط1 دار المدار الإسلامي ، بيروت 2002
16. روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، تر :بشير السباعي ، ج2 ، ط1 ، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع ، القاهرة، 1992.

17. ساطع الحصري ، البلاد العربية و الدولة العثمانية ،بيروت ، 1965

18.سامي عزيز شوقي ، مرآب تاريخ عثماني ، دار الطبع ، استانبول ، 1293ه

19.سليمان بن صالح الخراشي ، كيف سقطت الدولة العثمانية ، ط1 ، دار القاسم ، الرياض ، 1420

20.سهيل صابان ، البحوث و الدراسات العثمانية و التركية في المكتبة العربية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض 1992

21.سونيا محمد سعيد ، فرقة الإنكشارية نشأتها و دورها في الدولة الجديدة ، 2006

22.السيد رجب جزاز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ، القاهرة ، ص1970.

23.السيد فليفل أحمد ، الدولة العثمانية والمسلمون في جنوب إفريقيا ، ط1 ، مكتبة الإسكندرية ، 2000.

24.السير هاملتون جيب هارولد بوين ، المجتمع الإسلامي و الغرب وأثر الحضارة الغربية في الفكر الإسلامي في الشرق الأدنى، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، ط1 دار المدى للثقافة و النشر ، 1997

25.شحادة الناظور ، علي عكّاشة ، تاريخ العرب الحديث ، ط1 ، دار الأمل للنشر و التوزيع ، 1992 ص 85.

26.عبد الرحمن شرف ، تاريخ الدولة العثمانية ، استانبول للطبع، ج2 ، استانبول ، 1314ه.

27.عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج1 ، القاهرة ، 1980.

28.عبد العزيز سليمان فواز ، تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي ، القاهرة .

29.عدنان العطا، الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط ، ط1 ، دار وحي القلم ، دمشق ، 2006،

30. عمر عبد العزيز ، دراسات في تاريخ العرب الحديث (الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن 18)، الإسكندرية ، 1971 .

31. عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي ، در النهضة العربية ،1985.

32.عيسى حسن ، تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية .

33.عيلين آن ريفيلين ، الإقتصاد و الإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، تر : أحمد عبد الرحيم مصطفى و مصطفى الحسيني ، القاهرة ، 1967.

34.الغالي غربي ، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي 1288-1916 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007

35.فاضل بيات ، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني (رؤية جديدة في ضوء الوثائق و المصادر العثمانية) ، ط1 ، دار المدار الإسلامية ، بيروت – لبنان ، 2002

36.فيليب حتى ، تاريخ العرب ، ط1 ، دار العالم العربي ، القاهرة

37.قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط1 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت-لبنان- 1994

38.كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، تر: نبيه أمين فارس و منير البعلبكي ، بيروت ، 1988

39. لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديثة ، عفيفة البستاني ، بيروت ، دار الفارابي1980ن ص 21

40.ليلى الصباغ ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في المعهد العثماني في القرنين السادس عشر و السابع عشر ، ج1 ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1989،

41.محمد عادل عبد العزيز ، انهيار الخلافة العثمانية و توابعه ، دار غريب للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001 ، ص 8.

42. محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين ، تاريخ العرب الحديث ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان ، 1989 .

43.محمد عبد المنعم الرافد ، أحمد الخبة ، الغزو العثماني في مصر و نتائجه على الوطن العربي مؤسسة شباب الجامعة ، ص31.

44.محمد علي الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط

45.محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق إحسان حقي ، ط1 ، دار النفائس ، 1981 .

46.محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق إحسان حقي ، ط1 ، دار النفائس ، 1981

47.محمود السيد الدغيم ، أضواء على البحرية الإسلامية العثمانية ، منشورات إتحاد المؤرخين العرب ، القاهرة ، 1998.

48.محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي في العهد العثماني، ط1 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 2000 .

49.موسى موسى نصر ، صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية ، مكتبة الأسرة ، القاهرة.

50.ميمونة حمزة المنصور ، تاريخ الدولة العثمانية ، ط1 ، دار حامد لنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، 2008.

51.ناهد إبراهيم الدسوقي ، بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية و أثر الغرب الأوروبي فيها (1789،1807) ، دار المعارف ، الإسكندرية، 2007

52.نبيل الكسندر و فنادولينا ، الأمبراطورية العثمانية و علاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعيات القرن التاسع عشر ، تر : أنور محمد إبراهيم ، مجلس الاعلام للثقافة ، القاهرة ، 2002

53.نبيل الكسندر و فنادولينا ، الأمبراطورية العثمانية و علاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعيات القرن التاسع عشر ، تر : أنور محمد إبراهيم ، مجلس الاعلام للثقافة ، القاهرة ، 2002

54.هدى درويش ، الاسلاميون و تركيا العلمانية نموذج الامام سليمان حلمي ، ط1 ، دار البلاد العربية ، القاهرة ، 1998

55.هدى درويش ، العلاقات التركية اليهودية و أثرها على البلاد العربية ، ج2 ، ط1 ، دار القلم ، دمشق ، 2003

ب.الكتب باللغة الأجنبية

1- allen,EED ,the turksin eurpe,london 1919.

2- prof standford, show history of othman empire and modern turkey.

الفـــــهرس

المقدمة.....(1-4).

الفصل الأول: خلفيات الإصلاح في الدولة العثمانية.....05

المبحث الأول: فساد السلطة الحاكمة:..... 05.

المبحث الثاني: الضعف العسكري.....09.

المبحث الثالث: الضعف الاقتصادي.....11.

المبحث الرابع: فساد الإدارة العثمانية.....14.

المبحث الخامس: خلفيات أخرى للإصلاح في الدولة العثمانية (مظاهر أخرى للضعف)...16.

- الفصل الثاني: الإصلاحات العسكرية.....20.

المبحث الأول: إصلاح الفرق العسكرية القديمة.....23.

المبحث الثاني: النظام الجديد.....26.

المبحث الثالث: الإصلاحات البحرية (الأسطول البحري).....37.

- الفصل الثالث: الإصلاحات الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية ومدى نجاح هذه الإصلاحات...37.

المبحث الأول: الإصلاحات الإدارية.....37.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية.....37.

المبحث الثالث: الإصلاحات الدبلوماسية.....48.

المبحث الرابع: الإصلاحات الاجتماعية.....52.

المبحث الخامس : مدى نجاح الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث.....55.

الخاتمة العامة .....59.

الملاحق.....60.